

Grenfell Tower

تحقيق

التحقيق الخاص بحريق برج غرينفيل: موجز تقرير المرحلة الثانية

تقرير التحقيق العام في حريق برج غرينفيل
في 14 يونيو 2017

اللجنة:

الرئيس: معالي الشريف السير مارتن مور-بيك
ألي أكبر، حامل رتبة ضابط الإمبراطورية البريطانية
ثوريا إستيفان

سبتمبر 2024

التحقيق الخاص بحريق برج غرينفيل: موجز تقرير المرحلة الثانية

تقرير التحقيق العام في حريق برج
غرينفيل في 14 يونيو 2017

اللجنة:

الرئيس: معالي الشريف السير مارتن مور-بيك
ألي أكبور، حامل رتبة ضابط الإمبراطورية البريطانية
ثوريا إستيفان

سبتمبر 2024

يحتوي هذا التقرير على محتوى قد يجده البعض مؤلماً.

OGL

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للتاج 2024

هذا المنشور مرخص بموجب شروط الإصدار 3.0 من الترخيص الحكومي المفتوح ما لم يرد غير ذلك. للاطلاع على هذا الترخيص، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني

nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/version/3.

في حال اكتشافنا أي معلومات تتعلق بحقوق الطبع والنشر الخاصة بطرف آخر، سيتعين عليك الحصول على إذن من أصحاب حقوق الطبع والنشر المعنيين.

هذا التقرير مُتاح على الموقع الإلكتروني www.gov.uk/official-documents.

يُرجى إرسال أي استفسارات تتعلق بهذا التقرير إلينا عبر عنوان البريد الإلكتروني

contact@grenfelltowerinquiry.org.uk.

9-5080-5286-1-ISBN 978

2024/E03165832 09

هذا التقرير مطبوع على ورق يحتوي على ألياف معاد تدويرها بحد أدنى 40%.

وقد طبعته في المملكة المتحدة شركة HH Associates المحدودة نيابةً عن مراقب شركة النشر الملكية Stationery Office.

الفهرس

يضم هذا الموجز الفصول التالية من التقرير الكامل عن المرحلة الثانية:

7 الفصل 2: الملخص التنفيذي
31 الفصل 113: التوصيات

الفصل 2 الملخص التنفيذي

- 2.1 يقدم هذا الفصل موجزاً لمحتويات تقريرنا. وقد كانت اختصاصاتنا واسعة واتبعنا في ذلك العديد من مسارات التحقيق، وتوصلنا أحياناً إلى نتائج غير متوقعة. وبالتالي، فإن التقرير مطوّل ومفضّل لا محالة. ويتعذر تلخيص محتوياته كاملة في بضع صفحات؛ ونحن لم نسعَ إلى ذلك. و الغرض من هذا الفصل هو تقديم وصف عام لمحتويات التقرير وأبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها حول الأحداث التي بلغت ذروتها في نهاية المطاف في مأساة برج غرينفيل. ونأمل أن يساعد هذا الفصل القراء على فهم نطاق التقرير، وأن يوجه انتباههم إلى الأجزاء الأهم بالنسبة إليهم. ومع ذلك، فليس هناك بديل عن قراءة التقرير الأصلي.
- 2.2 ولتسهيل الرجوع إليه، فقد أشرنا هنا إلى محتويات التقرير بعناوين تتوافق مع العناوين الموجودة في مختلف أقسامه.

الجزء 2

الطريق نحو الكارثة (الفصول من 3 إلى 14)

- 2.3 نَصِفُ في هذا الجزء من التقرير مسار الأحداث التي أدت إلى الحريق، بدءاً من النظام التنظيمي وتطوره فيما يتعلق بالجدران الخارجية للمباني الشاهقة. ونَصِفُ أيضاً الدور الذي قامت به الحكومة ممثلة في الوزارة التي كانت تُسمى آنذاك وزارة المجتمعات والحكم المحلي في تطوير التوجيهات القانونية، والتحقيق في حريق مبنى "لاكابال هاوس" في ساوثوارك في عام 2009. كما نصف الأدوار التي قامت بها الهيئات المؤثرة الأخرى في خلق الظروف التي أحاطت بعملية تجديد برج غرينفيل.
- 2.4 ونستنتج أن الحريق الذي اندلع في برج غرينفيل كان ذروة عقود عديدة من فشل الحكومة المركزية وغيرها من الجهات المسؤولة في قطاع البناء والتشييد في النظر بعناية في مخاطر دمج المواد القابلة للاحتراق في الجدران الخارجية للمباني السكنية الشاهقة، وتفاعسها عن التصرف بناءً على المعلومات المتاحة لها.

الحكومة

- 2.5 في السنوات التي مرت ما بين حريق نوزلي هايتس في 1991 وحريق برج غرينفيل في 2017، أُتيحت للحكومة العديد من الفرص للكشف عن المخاطر المترتبة على استخدام ألواح التكسية والمواد العازلة القابلة للاشتعال لا سيما في المباني الشاهقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بهذه المسألة. وكانت الوزارة بالفعل بحلول عام 2016 على دراية تامة بهذه المخاطر لكنها لم تتخذ أي إجراءات بناءً على ما توفر لها من معلومات. وأخفقت الوزارة على وجه الخصوص في الانتباه إلى تحذيرات اللجنة المختارة المعنية بالنقل والبيئة في ديسمبر 1999 بأنه ينبغي لها ألا تتناول حريقاً خطيراً أزهق العديد من الأرواح قبل اتخاذ خطوات عملية للحد من المخاطر التي تنطوي عليها بعض من أنظمة تكسية الجدران الخارجية. كما أخفقت في تنفيذ توصيات اللجنة أو حتى إبقائها قيد النظر فيما يتعلق بالاختيار واسع النطاق الذي وُضع قبلها بفترة وجيزة، وأنه لا بد من إيمانه في "الوثيقة المعتمدة ب" بديلاً عن المتطلبات السابقة المتعلقة بالسلامة من الحرائق في أنظمة تكسية الجدران الخارجية (وبالتالي وقف العمل بتصنيف "الفئة 0").

- 2.6 وأخفقت الوزارة كذلك في إيلاء الاهتمام اللازم للنتائج الصادمة للاختبار واسع النطاق الذي أُجري في 2001 وتضمن ألواح الألومنيوم المركبة التي تحتوي على حشو البولي إيثيلين غير المعدّل شديد الاشتعال، أو اتخاذ أي خطوات فعلية إما لتحديد مدى استخدام هذه الألواح أو تحذير العاملين في قطاع البناء والتشييد من المخاطر التي تنطوي عليها هذه المواد. ولم تكلف الوزارة نفسها حتى عناء نشر نتائج الاختبار.
- 2.7 وقد نما إلى علم الوزارة في العديد من المناسبات اللاحقة أن تصنيف "الفئة 0" الوطني لم يكن معيارًا مناسبًا للحكم على مدى ملاءمة ألواح الجدران الخارجية، ولكنها سمحت ببقائه جزءًا من التوجيهات القانونية حتى بعد وقوع حريق برج غرينفيل. و كان من الممكن - بل كان ينبغي - وقف العمل به قبل سنوات.
- 2.8 إن مراجعة "الوثيقة المعتمدة ب" التي أجرتها الوزارة ما بين 2005 و2006 أتاحت الفرصة لتوضيح الإرشادات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الوظيفية "ب(1)4"؛ لكن اللغة المستخدمة كانت غامضة وأضيفت كلمات غير مدروسة في مرحلة متأخرة من عملية المراجعة من دون الحصول على استشارات مناسبة.
- 2.9 وتلقت الوزارة ما بين عامي 2012 و2017 العديد من التحذيرات حول المخاطر التي ينطوي عليها استخدام العزل البوليمري وألواح الألومنيوم المركبة التي تحتوي على حشو البولي إيثيلين غير المعدّل. كما نما إلى علمها وقوع العديد من الحرائق الكبيرة خارج البلاد بسبب ألواح التغطية التي تحتوي على منتجات من هذا النوع. وبحلول عام 2013 على أبعد تقدير، كانت الوزارة على علم بأن "الوثيقة المعتمدة ب" لم تكن واضحة أو مفهومة فهمًا صحيحًا لدى نسبة كبيرة من العاملين في قطاع البناء والتشييد. وبحلول فبراير 2016، أصبحت على دراية بأن بعض العاملين في القطاع كانوا قلقين من أن ألواح العزل القابلة للاحتراق ومواد الألومنيوم المركبة (ACM) ذات حشو البولي إيثيلين غير المعدّل كانت تُستخدم بشكل روتيني في المباني الشاهقة، في خرق واضح للمتطلبات الوظيفية "ب4". ومع ذلك ورغم ما كانت الوزارة تعرفه والتحذيرات التي تلقتها من بعض الجهات، فقد تقاعست عن تعديل الإرشادات الواردة في "الوثيقة المعتمدة ب" بشأن بناء الجدران الخارجية أو توضيحها.
- 2.10 وكان أسلوب إدارة الوزارة نفسها سيئ بدرجة سمحت للمسؤول المنوطة به المسؤوليات اليومية عن لوائح البناء و"الوثيقة المعتمدة ب" بقدر كبير من حرية التصرف من دون إشراف كافٍ. ولم يلفت هذا المسؤول انتباه كبار المسؤولين إلى المخاطر الجسيمة التي أدركها بنفسه، ولم يقدم له هؤلاء بدورهم الإشراف السليم ولم يسعوا إلى التأكد من أن رده على المسائل التي تمس سلامة أرواح الناس كان ردًا ملائمًا. وقد كان إخفاقًا كبيرًا أن يُسمح لهذا الموظف الصغير نسبيًا أن يتحمل مسؤولية هذا النشاط بالغ الأهمية.
- 2.11 تأسست "مؤسسة أبحاث البناء" (التي عُرفت في البداية باسم محطة أبحاث الحرائق) في عام 1921 كهيئة حكومية لإجراء البحوث واختبار أساليب البناء ومنتجاته. وبعد خصصتها في عام 1997، حدّت الوزارة نطاق المشورة التي طُلب من هذه المؤسسة تقديمها بشأن مسائل السلامة من الحرائق. ونتيجة لذلك، حرمت الوزارة نفسها من الاستفادة الكاملة من مشورة مؤسسة أبحاث البناء وخبرتها. وتعمدت الوزارة في بعض الأحيان اختصار التحقيقات قبل أن يتسنى لها التوصل إلى أي استنتاجات مفيدة.
- 2.12 وقد أبدت موقفًا راضيًا - بل ودفاعيًا في بعض الأحيان - تجاه أمور تمس السلامة من الحرائق. وفي أعقاب حريق "لاكأنال هاوس"، أوصت الطيبية الشرعية بمراجعة "الوثيقة المعتمدة ب" ولكن لم يتم التعامل مع توصياتها بأي درجة من الإلحاح، ولم يشرح المسؤولون لوزير الدولة بوضوح الخطوات المطلوبة للامتثال لتلك التوصيات. وبالمثل، فالمخاوف المشروعة بشأن مخاطر الحرائق الناجمة عن التغطية التي أعربت عنها المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب المعنية بالسلامة من الحرائق مرارًا وتكرارًا قوبلت بموقف دفاعي ورافض من المسؤولين وبعض الوزراء.

- 2.13 وفي السنوات التي تلت حريق "لاكابال هاوس"، كانت أجندة رفع القيود الحكومية التي كان يدعمها بحماس بعض الوزراء المبتدئين ووزير الدولة تسيطر على تفكير الوزارة إلى درجة تجاهل الأمور التي تؤثر على سلامة الأرواح أو تأخيرها أو إهمالها.
- 2.14 قاومت الحكومة خلال تلك الفترة بإصرار الدعوات من جميع هيئات قطاع الحرائق لتنظيم مسؤولي تقييم مخاطر الحرائق وتعديل "أمر السلامة من الحرائق" لتوضيح أنه ينطبق على الجدران الخارجية للمباني التي تحتوي على ما يزيد عن مجموعة واحدة من الوحدات السكنية. ورغم أنها طلبت مراجعة المشورة الواردة في دليل رابطة الحكومات المحلية بعنوان "السلامة من الحرائق في مباني الشقق المبنية لأغراض السكن" فيما يتعلق بإجراء أفراد الفئات الضعيفة، فقد أخفقت في استشارة الجهات التي تمثل مصالح هؤلاء الأشخاص.

مؤسسة بحوث البناء

- 2.15 احتلت مؤسسة بحوث البناء مكانةً جديرة بالثقة في قطاع البناء والتشييد، وحازت على التقدير على الصعيدين الوطني والدولي كمؤسسة رائدة في مجال السلامة من الحرائق. ومع ذلك، فمنذ عام 1991، كان معظم العمل الذي قامت به فيما يتعلق باختبار السلامة من الحرائق للجدران الخارجية مشوبًا بسلوكيات غير مهنية وممارسات غير وافية وافتقار واضح إلى الرقابة الفعالة وضعف في التقارير وغياب للدقة العلمية.
- 2.16 ورغم أن مؤسسة بحوث البناء أدركت منذ وقت مبكر من عام 1991 - لا سيما بعد حريق نوزلي هايتس - أن الاختبارات محدودة النطاق التي استند إليها تصنيف "الفئة 0" لا تقدم تقييمًا مناسبًا للكيفية التي سيتفاعل بها نظام الجدران الخارجية مع الحرائق، فإنها لم تبلغ الحكومة بذلك بشكل رسمي أو غير رسمي. وبالمثل، بعد إجرائها اختبارًا واسع النطاق لنظام يدمج ألواح الألومنيوم المركبة مع حشو البولي إيثيلين غير المعدل في عام 2001، لم تقدم المؤسسة على إبلاغ الوزارة بعبارة واضحة بالكيفية التي تفاعلت بها المادة المعنوية والمخاطر التي انطوت عليها.
- 2.17 وكانت تقارير المؤسسة بشأن الحرائق الكبرى التي وقعت في نوزلي هايتس (1991) وغارنوك كورت (1999) وذا إيدج (2005) بعيدة كل البعد عن أن تكون تقاريرًا شاملة، وأخفقت في كل واحدة من هذه الوقائع في تحديد أبرز العوامل المساهمة في الأزمة أو تقييمها. وكانت تقارير الحرائق التي قدمتها المؤسسة إلى الوزارة تتسم بالسطحية وانعدام التحليلات؛ والنتيجة أنها أعطت الوزارة انطباعًا خاطئًا بأن اللوائح والتوجيهات كانت فعالة.
- 2.18 وتبين عدد من نقاط الضعف في الطريقة التي أجرت بها مؤسسة بحوث البناء الاختبارات وفقًا للمعيار "بي إس 8414" وفي تدوينها للسجلات، مما عرضها إلى خطر التلاعب من مصنعي المنتجات عديمي الضمير، كما حدث في حالة الاختبار الثاني الذي نفذته شركة "سيلوتكس" وهي الشركة المصنعة لمواد العزل المختارة للاستخدام في برج غرينفيل. فقد قدم كبار موظفي مؤسسة بحوث البناء المشورة لعملائهم من الشركات أمثال "كينغسبان" و"سيلوتكس" حول أفضل سبيل للوفاء بالمعايير التي تجعل أنظمة التغطية آمنة، ما انتقص من نزاهة المؤسسة واستقلاليتها. ورأينا في بعض الحالات أدلة على رغبة المؤسسة في إرضاء عملائها الحاليين والاحتفاظ بمكانتها في المجال على حساب الحرص على صرامة عملياتها ومراعاة اعتبارات السلامة العامة. والسلوك غير المهني الذي سلكه بعض موظفي مؤسسة بحوث البناء كان جزئيًا نتيجة الإخفاق في منحهم التدريبات الكافية التي تلزمهم القيام بمسؤولياتهم.

الجزء 3

اختبار المنتجات وتسويقها (الفصول من 15 إلى 29)

2.19 من أهم الأسباب التي انتهت إلى تكسية برج غرينفيل بمواد قابلة للاحتراق هو انعدام الأمانة الممنهج من جانب أولئك الذين صنعوا وباعوا ألواح التغطية الواقية من الأمطار ومنتجات العزل. فقد اعتمدوا استراتيجيات مدروسة ومستدامة للتلاعب بعمليات الاختبار وتحريف بيانات الاختبارات وتضليل السوق. وفي حالة منتج العزل الأساسي المستخدم في برج غرينفيل - وهو "آر إس 5000" من شركة "سيلوتكس" - كانت مؤسسة أبحاث البناء متواطئة في تلك الاستراتيجيات.

2.20 وقد نجحت تلك الاستراتيجيات جزئياً لأن هيئات إصدار الشهادات التي قدمت للسوق ضمانات على جودة تلك المنتجات ومزاياها - أي المجلس البريطاني للموافقة وهيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية - أخفقت في ضمان دقة البيانات الواردة في شهادات منتجاتها واستنادها إلى أدلة الاختبارات. وقد فشلت الهيئة المكلفة بالإشراف على هيئات إصدار الشهادات وهي دائرة الاعتماد في المملكة المتحدة في تطبيق المعايير المناسبة للمراقبة والإشراف.

شركة "أركونيك" لمستلزمات المعمار

2.21 قامت شركة أركونيك لمستلزمات المعمار بتصنيع وبيع ألواح "رينوبوند 55 بي إي" المقاومة للأمطار التي استُخدمت في الجدران الخارجية لبرج غرينفيل. وهي عبارة عن أحد منتجات الألومنيوم المركبة؛ وتتكون من صفيحتين رقيقتين من الألومنيوم يفصل بينهما حشو من البولي إيثيلين لمنحهما الصلابة. صُنعت هذه المادة وبيعت في شكل صفائح مسطحة مصممة ليتم تقطيعها حسب الحجم وتوصيلها بإطار معدني تحتي، إما كألواح مسطحة مثبتة بالمسامير أو كهياكل ثلاثية الأبعاد تُعرف باسم "الكاسيتات" تثبت عن طريق فتحات تعشيق يعتمد ثباتها على قوة الجاذبية. يحترق البولي إيثيلين بشدة. وعند استخدامه في ألواح الكاسيت، كانت ألواح "رينوبوند 55 بي إي" تشكل خطراً جسيماً¹. ومنذ عام 2005 وحتى بعد وقوع حريق برج غرينفيل، أخفت شركة "أركونيك" عمداً عن السوق المدى الحقيقي لمخاطر استخدام "رينوبوند 55 بي إي" في شكل ألواح كاسيت خاصة في المباني الشاهقة².

2.22 فالمنتج في شكل الألواح المثبتة بالمسامير يحمل تصنيف "بي-إس 2، دي 0" وفق نظام التصنيف الأوروبي؛ لكن "أركونيك" كانت تملك منذ أوائل عام 2005 بيانات اختبارات توضح أن ألواح الكاسيت من هذا المنتج كانت تتفاعل مع الحرائق بطريقة خطيرة للغاية ولا يمكن تصنيفها وفقاً للمعايير الأوروبية. ورغم ذلك، ظلت "أركونيك" متمسكة بما أخبرت به السوق من أن الألواح تحمل تصنيف "بي-إس 2، دي 0" من دون التمييز بين ألواح الكاسيت والألواح المثبتة بالمسامير.

2.23 وبحلول أواخر عام 2007، كانت الشركة قد أدركت أن هناك قلقاً بالغاً في سوق البناء والتشييد بشأن سلامة ألواح الألومنيوم المركبة وأدركت بنفسها الخطر الذي تشكله تلك الألواح. وبحلول صيف عام 2011، كانت الشركة تدرك بكل وضوح أن ألواح كاسيت "رينوبوند 55 بي إي" كانت أكثر خطورة وكان أدائها أسوأ بكثير في مواجهة الحرائق من الألواح المثبتة بالمسامير. ورغم ذلك، أصرت الشركة على أن تواصل استغلال ما كانت تعتبره أنظمة تنظيمية ضعيفة في بعض البلدان (بما في ذلك المملكة المتحدة) من أجل بيع "رينوبوند 55 بي إي" في شكل ألواح كاسيت، بما في ذلك لأغراض تكسية المباني السكنية.

2.24 ورغم المعرفة المكتسبة من حرائق التغطية التي وقعت في دبي في عامي 2012 و2013، لم تفكر "أركونيك" في سحب منتج "رينوبوند 55 بي إي" من السوق لصالح النسخة المقاومة للحرائق التي كانت متاحة آنذاك. وبدلاً من ذلك، تركت المنتج غير المعدل في متناول العملاء في المملكة المتحدة، وأوحت إليهم بأنها ستنبههم إذا كان المنتج غير ملائم للغرض الذي يعتزمون استخدامه من أجله، رغم عدم وجود أي نية لدى الشركة للقيام بذلك.

¹ انظر على وجه الخصوص الجزء 11، الفصل 109.

² انظر الجزء 3، الفصول من 16 إلى 21.

2.25 وبعد إجراء المزيد من الاختبارات في عام 2013، قررت "أركونيك" أن يتغير اعتماد "رينوبوند 55 بي إي" ليصبح ضمن "الفئة إي" فحسب، سواء كان في شكل ألواح تثبت بالمسامير أو ألواح كاسيت. ومع ذلك، لم تبلغ عملاءها في المملكة المتحدة ولا المجلس البريطاني للموافقة بهذه المعلومات. ولم يكن ذلك سهوًا من جانب الشركة. فقد أصرت الشركة على استراتيجيتها المتعمدة لمواصلة بيع "رينوبوند 55 بي إي" في المملكة المتحدة استنادًا إلى معلومات كاذبة بشأن أداء المنتج في مقاومة الحرائق.

2.26 قام مركز الاختبار الفرنسي المعروف باسم "المركز العلمي والفني للبناء" في ديسمبر 2014 بتصنيف الألواح المثبتة بالمسامير ضمن "الفئة سي"، وألواح الكاسيت ضمن "الفئة إي". ومع ذلك، لم تبلغ شركة "أركونيك" المجلس البريطاني للموافقة بهذه التصنيفات المعدلة.

2.27 وعلى الرغم من أن منتج "رينوبوند 55 بي إي" كان يتطلب درجة معينة من التصنيع ولا يمكن استخدامه كما هو عند خروجه من المصنع، فقد أقنعت "أركونيك" المجلس البريطاني للموافقة بأن يصدر شهادة لا تميز فيها بين الشكلين المختلفين للمنتج عند التركيب. وأخفت الشركة عن المجلس معلومات مهمة، لا سيما بيانات الاختبار المتعلقة بالمنتج وهو في شكل ألواح الكاسيت؛ فقد أظهرت تلك البيانات أن أداءه كان أسوأ بكثير من الألواح المثبتة بالمسامير. ونتيجة لذلك، أدلى المجلس البريطاني للموافقة في الشهادة بعبارات كانت "أركونيك" تعرف أنها خاطئة ومضللة.

شركة "سيلوتكس"

2.28 أنتجت شركة "سيلوتكس" منتج "آر إس 5000"، وهو عازل رغوي قابل للاحتراق يتكون من البولي أيزوسيانورات. وفي محاولة لدخول سوق المواد العازلة المناسبة للاستخدام في المباني الشاهقة، التي بدأت مع منتج "كي 15" من شركة "كينغسبان"، شرعت "سيلوتكس" في مخطط مخادع لتضليل عملائها والسوق الأوسع.³

2.29 ومع تواطؤ مؤسسة بحوث البناء، قامت "سيلوتكس" في مايو 2014 وفقًا للمعيار "بي إس 8414" باختبار نظام يحتوي على عازل "آر إس 5000" ويضم أيضًا مجموعتين من ألواح أكسيد المغنيسيوم المقاومة للحرائق من خلال وضعه في حالات حرجة، وذلك لضمان اجتياز منتجها للاختبار. ثم حصلت من مؤسسة بحوث البناء على تقرير لم ترد فيه أي إشارة إلى استخدام ألواح أكسيد المغنيسيوم في الاختبار، مما جعله مضللًا وغير مكتمل جوهريًا.

2.30 ثم سوقت "سيلوتكس" منتج "آر إس 5000" على أنه "أول لوح بولي أيزوسيانورات يجتاز بنجاح معيار ("بي إس 8414") وأنه "صالح للاستخدام في المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا". ومع ذلك، فإن الاختبار الذي اعتمدت عليه "سيلوتكس" لدعم هذا الادعاء قد تم التلاعب به كما أوضحنا سابقًا، وهي حقيقة لم تكشف عنها "سيلوتكس" في منشوراتها التسويقية. علاوةً على ذلك فإن اختبار "بي إس 8414" هو اختبار مخصص للأنظمة، ولا يتضمن اختبار المنتجات المفردة أو تصنيفها. وقد تعمدت "سيلوتكس" إخفاء هذه المعلومة في الأجزاء المطبوعة بخطوط دقيقة في منشوراتها التسويقية.

2.31 وكان كان "آر إس 5000" قد جرى تسويقه من قبل تحت اسم "إف آر 5000". وكان يُباع اعتبارًا من عام 2011 بافتراض أنه يتمتع بتصنيف أداء "الفئة 0" في مواجهة الحرائق "في جميع أشكاله ومكوناته"، وهو ادعاء كاذب ومضلل. وقد قدمت "سيلوتكس" منتج "آر إس 5000" إلى شركة "هارلي" للإنشاءات على أنه مناسب وآمن للاستخدام في برج غرينفيل، على الرغم من أن "سيلوتكس" كانت تعلم تمام العلم أن هذا غير صحيح.

شركة "كينغسبان"

2.32 منذ عام 2005 وحتى ما بعد بدء هذا التحقيق، خلقت شركة "كينغسبان" عمدًا سوقًا زائفة لمنتجات العزل المستخدمة في المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا من خلال الادعاء بأن منتجها "كي 15" كان جزءًا من نظام تم اختباره بنجاح بموجب معيار "بي إس 8414"، وبالتالي يمكن استخدامه في الجدران الخارجية لأي مبنى يزيد ارتفاعه عن 18 مترًا بغض النظر عن تصميمه أو مكوناته الأخرى. وقد كان هذا ادعاءً خاطئًا وكانت الشركة تدرك ذلك تمامًا، لأن "بي إس 8414" اختبار خاص بأنظمة الجدران الكاملة ونتائجها لا تنطبق إلا على النظام الذي خضع للاختبار وحده. وكما كانت "كينغسبان" تعلم، فلا يمكن بيع منتج "كي 15" بصدق ونزاهة على أنه مناسب للاستخدام في الجدران الخارجية لكل المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا عمومًا، ولكن هذا هو ما نجحت الشركة في القيام به لسنوات عديدة.⁴

³ انظر الجزء 3، الفصلين 24 و25.

⁴ انظر الجزء 3، الفصلين 22 و23.

- 2.33** اعتمدت "كينغسبان" في تسويق "كي 15" على نتائج اختبار "بي إس 1-8414" واحد أُجري في 2005 على نظام تكسية لم تكن مكوناته تقدم نموذجًا لجدار خارجي معتاد. وواصلت الشركة الاعتماد على هذا الاختبار من دون الكشف عن أنها غيرت تكوين المنتج في عام 2006. والاختبارات التي أُجريت في عامي 2007 و2008 على الأنظمة التي تضمنت الشكل المتوفر حينها من "كي 15" كانت نتائجها كارثية، لكن "كينغسبان" لم تسحب المنتج من السوق على الرغم من مخاوفها بشأن أدائه في مواجهة الحرائق.
- 2.34** وأخفت "كينغسبان" عن المجلس البريطاني للموافقة حقيقة أن المنتج الذي كانت تباعه وأشارت إليه الشهادة الصادرة في عام 2008 كان يختلف عن المنتج الذي تضمنه النظام المُختبر في عام 2005. علاوةً على ذلك، جاء في شهادة المجلس البريطاني للموافقة ثلاث عبارات مهمة بشأن أداء "كي 15" في مواجهة الحرائق وكانت جميعها غير صحيحة. فقد استخدم المجلس عبارات اقترحتها شركة "كينغسبان" وكلمات مأخوذة من منشوراتها التسويقية.
- 2.35** ونجحت "كينغسبان" في 2009 في الحصول على شهادة من هيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية تحتوي على بيانات كاذبة بشأن "كي 15" وتدعم استخدامه بشكل عام في المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا. واعتمدت الشركة على تلك الشهادة في بيع المنتج لسنوات عديدة. واتخذت قرارًا محسوبًا باستخدام شهادة هيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية لإخفاء عدم وجود أدلة اختبارات داعمة أو لصرف انتباه السوق عن ذلك.
- 2.36** وعندما أُعيد إصدار شهادة المجلس البريطاني للموافقة في عام 2013، أقنعت الشركة المجلس بإضافة عبارة تفيد بأن "كي 15" يمثل لمعايير الفقرة 12.7 من "الوثيقة المعتمدة ب"، لتشير خطأ إلى أن قابلية المنتج للاحتراق كانت محدودة.
- 2.37** وعندما عادت الشركة إلى إجراء اختبارات على الأنظمة التي تتضمن "كي 15"، لم تستخدم المنتج الموجود حينها في السوق، بل استخدمت إصدارات معدلة أو تجريبية. واعتمدت الشركة كذبًا وتضليلًا على نتائج تلك الاختبارات لدعم بيع "كي 15" لأغراض الاستخدام في المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا وواصلت القيام بذلك حتى أكتوبر 2020.
- 2.38** واستند ادعاء "كينغسبان" أن "كي 15" قد استوفى متطلبات "الفئة 0" على اختبار لم يتضمن لإرقافة الواجهة وحدها، وكان اختبارًا مخادعًا.
- 2.39** واستغلت "كينغسبان" بكل سخرية افتقار العاملين في المجال إلى المعرفة التفصيلية حول معايير "بي إس 8414" و"بي آر 135"، واعتمدت على حقيقة أن السوق الغافلة المطمئنة يُرجح أن تعتمد ببساطة على ادعاءات الشركة نفسها حول منتجها، لأسباب من أهمها أن شهادة المجلس البريطاني للموافقة كانت توجه المشتريين إلى استشارة "كينغسبان" نفسها فيما يتعلق باستخدام منتجها في المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا.

شركة "سايد رايز"

- 2.40** صنّعت شركة "سايد رايز" حواجز تجويفات "لاماثيرم" التي استُخدمت في عملية التجديد. ورغم عدم وجود أدلة على حدوث أي تضليل من جانب الشركة، فقد أثارت قلق السوق بسبب بعض المواد التسويقية الخاصة بها. كما أنها وفرت حواجز تجويفات لكي تُستخدم في فراغات أكبر من الأحجام المحددة لها وفقًا للاختبارات التي خضعت لها.

المجلس البريطاني للموافقة

- 2.41** المجلس البريطاني للموافقة هو منظمة تجارية تُجري عمليات المصادقة على امثال المنتجات لمتطلبات التشريعات. وقد أصدرت شهادات امثال لأحد منتجات العزل المستخدمة في برج غرينفيل، وهو "كي 15" من شركة "كينغسبان" وألواح "رينوبوند 55 بي إي" المستخدمة للحماية من الأمطار. وقد تقبل السوق شهادته إلى حد كبير من دون أي تشكيك، لكن إجراءاته لم تكن مستقلة استقلالًا تامًا ولا صارمة، ولم يتم الالتزام بها بصرامة.

- 2.42 وقد نجحت الاستراتيجيات الملتوية لشركتي "أركونيك" و"كينغسبان" إلى حد كبير بسبب عدم كفاءة المجلس البريطاني للموافقة وفشله في الالتزام بدقة بنظام الفحوصات الذي وضعه بنفسه، بالإضافة إلى الرغبة المتأصلة في إرضاء العملاء بدلاً من الإصرار على الالتزام بالمعايير العالية والتعاقدات التي كان هدفها الحفاظ على تلك الالتزامات. ونتيجة للتقصير الممنهج وتدني مستويات الكفاءة والخبرة الفنية لدى موظفيه، كان تدقيقه في جودة أداء "كي 15" و"رينوبوند 55 بي إي" أمام الحرائق تدقيقاً منقوصاً بدرجة خطيرة، وكانت الشهادات التي أصدرها المجلس لتلك المنتجات شهادات مضللة.
- 2.43 وقد كانت المشكلة الجذرية هي أن المجلس البريطاني للموافقة قد أخفق في حل التعارض بين الحاجة إلى العمل كمنظمة تجارية من أجل جذب العملاء والحفاظ عليهم، والحاجة إلى ممارسة درجة عالية من الدقة والاستقلالية في تحقيقاته من أجل إرضاء متطلبات الجهات التي قد تفكر في الاعتماد على شهاداته. وقيل المجلس إدراج الصياغات الخاطئة والمضللة التي اقترحتها الشركات المصنعة في الشهادات التي أصدرها لمنتجاتها. وافتقار المجلس إلى عمليات مهنية قوية وتردده في إنفاذ شروط تعاقداته جعل منه ضحية لسلوكيات ملتوية وغير نزيهة من جانب بعض الشركات المصنعة عديمة الضمير.
- 2.44 وفيما يتعلق بمنتج "رينوبوند 55 بي إي" تحديداً، فالشهادة الصادرة عن المجلس في عام 2008 تضم معلومات كاذبة بشأن المنتج من ضمنها أنه "يمكن القول بأن سطحه يلبي متطلبات الفئة 0". وقيل المجلس نتائج الاختبارات التي أجريت في الأصل على منتج آخر. ولم يأخذ مشورة مؤسسة بحوث البناء عند صياغة الشهادة. وأكمل المجلس المراجعات الدورية ووافق عليها، وأعاد إصدار الشهادة من دون تلقي أي معلومات جديدة رغم أنه طلب من شركة "أركونيك" تقديمها مراراً وتكراراً. كما تفاعس عن تعليق الشهادة أو سحبها رداً على عدم تعاون "أركونيك".
- 2.45 وحتى ديسمبر 2013، كان المجلس البريطاني للموافقة يسمح فعلياً لشركة "كينغسبان" بصياغة محتويات الشهادة الخاصة بمنتجها "كي 15"، بما في ذلك شرط طلب المشورة من الشركة نفسها فيما يتعلق باستخدام المنتج على المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 متراً. ولم يقيم المجلس أي جانب من جوانب تصنيع المنتج أو اختباره أو أدائه في مواجهة الحرائق قبل إصدار الشهادة. ولم يحصل على أي بيانات اختبارات تتعلق بـ"كي 15" قبل إصدار شهادة اعتماد تضم عبارات تفيد بأن المنتج مصنف تبعاً "للفئة 0" الوطنية، لأنه لم تكن هناك أي بيانات اختبارات من الأساس. وكان يجب أن يعرف المجلس أن المعلومات المتضمنة في الشهادة المنقحة الصادرة في يوليو 2013 التي تشير إلى أن "كي 15" كانت مادة ذات قابلية احتراق محدودة كانت معلومات خاطئة لأن "كي 15" كان مصنوعاً من رغوة الفينول.

هيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية

- 2.46 هيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية هي هيئة شكلتها إدارات مراقبة البناء التابعة للسلطات المحلية في عام 2005 لكي تقدم إلى الأعضاء الدعم فيما يخص التدريبات والمسائل الفنية، والخدمات المركزية فيما يخص التسويق وتطوير الأعمال. وبعد إجراء تقييم أولي من قبل مسؤول المسح لدى الهيئة ومراجعة المرحلة الثانية بمعرفة مجموعة من الخبراء، أصدرت الهيئة شهادات الغرض منها التحقق من امتثال منتجات البناء وأنظمتها للوائح البناء والوثائق المعتمدة للمعايير.
- 2.47 ولا بد من أن تتحمل هيئة مراقبة البناء نصيبها من اللوم على قبول السوق لمنتج "آر إس 5000" من إنتاج "سيلوتكس" و"كي 15" من إنتاج "كينغسبان" لأغراض تكسية المباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 متراً. فقد أخفقت الهيئة إخفاقاً تاماً على مدار عدد من السنوات في اتخاذ الخطوات الأساسية لضمان الدقة الفنية للشهادات التي أصدرتها فيما يتعلق بتلك المنتجات.
- 2.48 وكانت الهيئة عرضة للتلاعب لأن عملياتها لم تُنفذ بالدقة اللازمة. وما كان ينبغي إسناد مهمة إجراء التقييمات الأولية إلى مسؤولي مراقبة البناء الذين لم يتمتعوا بالمعرفة والخبرة اللازمين لإجراء تقييم مستنير للمنتج المعني. وحتى الأشخاص الذين أجروا مراجعة المرحلة الثانية لم يكونوا دوماً مؤهلين للقيام بذلك، ولم يحرصوا في بعض الحالات على أداء عملهم بالدرجة المطلوبة من الاهتمام والعناية.

2.49 وظلت الشهادات التي أصدرتها هيئة مراقبة البناء لـ "كي 15" من "كينغسبان" و"آر إس 5000" من "سيلوتكس" على مدار بضع سنوات تضم بيانات مضللة عن أداء المنتجين في مواجهة الحرائق وملاءمتها للاستخدام في تكسية الجدران الخارجية للمباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا. ورغم التحذيرات الصادرة من جهات مختلفة، لم تدقق الهيئة بشكل سليم في الادعاءات التي ذكرتها الشركتان المصنعتان عن المنتجين، واعتمدت بدلاً من ذلك على العبارات والصياغة التي اقترحتها من دون أي تمحيص. وباختصار، كانت الهيئة على استعداد لإرضاء العملاء على حساب أولئك الذين استندوا في أعمالهم إلى تلك الشهادات. وكانت هيئة مراقبة البناء نتيجة لذلك ضحية أخرى من ضحايا السلوكيات الملتوية من جانب الشركات المصنعة عديمة الضمير.

المجلس الوطني لبناء المنازل

2.50 قام المجلس الوطني لبناء المنازل بتوظيف عدد كبير من المفتشين المعتمدين الذين قدم من خلالهم خدمات مراقبة البناء إلى قسم كبير من الجهات في مجال بناء المساكن. كما كان له تأثير كبير على الصناعة من خلال عضويته في تحالف مراقبة البناء، وهو هيئة أنشئت في عام 2008 لتعزيز دور هيئات مراقبة البناء ونشرها المذكرات التوجيهية. لكن المجلس فشل في أن يضمن أن تظل مهمة مراقبة البناء التي يتحمل مسؤوليتها وظيفة تنظيمية في أساسها وحررة من الضغوط التجارية. ولم يرغب في إزعاج عملائه وصناعة البناء ككل من خلال الكشف عن حجم استخدام العوازل القابلة للاحتراق في تكسية الجدران الخارجية للمباني الشاهقة، في مخالفة صارخة للتوجيهات القانونية. وقد خلصنا إلى أن التعارض بين المهمة التنظيمية لمراقبة البناء وضغوط المصالح التجارية من شأنه أن يمنع نظامًا كهذا من خدمة المصلحة العامة خدمة فعالة.

مؤسسة بحوث البناء

2.51 أدت مؤسسة بحوث البناء دورًا مهمًا في تمكين "سيلوتكس" و"كينغسبان" من تسويق منتجاتهما للاستخدام في الجدران الخارجية للمباني التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترًا. فأنظمة المؤسسة لم تكن بالقوة اللازمة لضمان الاستقلالية الكاملة والدرجة اللازمة من الدقة الفنية في جميع الأوقات. ونتيجة لذلك، ضحت المؤسسة بالتطبيق الصارم للمبادئ مقابل الحفاظ على مصالحها التجارية. فقد شاركت المؤسسة منذ عام 2004 في مناقشات مع "كينغسبان" حول الخطوات التي قد تتخذها الشركة لتضمن أن يفي النظام الذي يحتوي على منتج "كي 15" بمتطلبات الأداء. وأثناء اختبار النظام الذي يتضمن المنتج في مارس 2014، قدمت الشركة المشورة بشأن أدائه بما في ذلك كيفية تفسير نتائج الاختبار. وقبلت إدراج ألواح أكسيد المغنيسيوم في النظام الذي يتضمن "آر إس 5000"، نفس النظام الذي خضع للاختبارات في مايو 2014 لصالح شركة "سيلوتكس".

دائرة الاعتماد في المملكة المتحدة

2.52 لم تتبع دائرة الاعتماد في المملكة المتحدة دائمًا السياسات التي وضعتها بنفسها، وكانت عمليات التقييم التي تجريها تفتقر إلى الدقة والشمولية. وحتى عندما انكشفت الإخفاقات، لم تبحث فيها المؤسسة بشكل سليم ولم تفتنم دائمًا فرص التحسين المتاحة لها. فقد اعتمدت العملية بدرجة كبيرة على صراحة المنظمات الخاضعة للتقييم وتعاونها، واستندت جوانب كثيرة منها إلى الثقة المفترضة. وكان لا بد لدائرة الاعتماد أن تتخذ موقفًا أكثر تفحيصًا وتمحيصًا - أو حتى تشكيكًا - تجاه المنظمات التي كانت تمنحها الاعتماد. لكن صلاحياتها في اتخاذ الإجراءات كانت محدودة بدرجة مذهلة، مع عدم وجود أي صلاحيات إنفاذ. وكان أقصى ما يمكن أن تفعله ردًا على السلوكيات غير المرضية هو تعليق الاعتمادات أو سحبها.

الجزء 4

منظمة إدارة شؤون المستأجرين (الفصول من 30 إلى 33)

- 2.53 كانت العلاقة بين منظمة إدارة شؤون المستأجرين والسكان المتعاملين معها علاقة مضطربة لسنوات عديدة قبل تجديد برج غرينفيل. وقد صدر تقريران مستقلان في عام 2009 لفتا الانتباه إلى العديد من أوجه الخلل الخطيرة في تلك العلاقة. وحدد التقرير الثاني أن الحوكمة وخدمة العملاء وأسلوب الموظفين وضعف إصلاحات الخدمة جميعها موضوعات متكررة في التحقيقات. كما وجد أن عدم ثقة السكان في منظمة إدارة شؤون المستأجرين هو السبب الجذري لكل تلك المشكلات. وقدم التقريران حوالي 34 توصية من أجل التغيير.
- 2.54 ورغم هذين التقريرين الثاقبين وما قدماه من توصيات، لم تبدي منظمة إدارة شؤون المستأجرين بعد ثماني سنوات أي مؤشرات للتغيير، ويبدو أنها لم تتعلم أي شيء عن كيفية التعامل مع سكانها أو الوصول إلى فهم حقيقي لأوضاعهم والتواصل الفعال معهم.
- 2.55 وقد استنتجنا من جميع الأدلة أنه من عام 2011 وحتى عام 2017، كانت العلاقات بين منظمة إدارة شؤون المستأجرين والعديد من سكان برج غرينفيل تنسم بمزيج متزايد من انعدام الثقة والنفور والعداء الشخصي والغضب. وكان بعض من سكان البرج - وربما الكثيرون منهم - يرون في منظمة إدارة شؤون المستأجرين مالك عقار غير مبال، بل ومتنمر، يقلل من شأنهم ويهمشهم ويعتبرهم مصدر إزعاج، والأسوأ من ذلك أنه لا يأخذ مخاوفهم على محمل الجد. وكانت منظمة إدارة شؤون المستأجرين من جانبها تعتبر بعض السكان مثيري شغب متمردين تقودهم حفنة من الناشطين المزعجين الذين رأت المنظمة أن أسلوبهم هجوميًا - وعلى رأسهم "إدوارد دافارن". وكانت النتيجة هي مناخ سام يغذيه انعدام الثقة المتزايد لدى الطرفين.
- 2.56 ومع ذلك، فإن مسؤولية الحفاظ على العلاقة بين المنظمة وسكان غرينفيل لم تكن في نهاية المطاف على عاتق هؤلاء السكان الذين كان لهم الحق في أن يُعاملوا باحترام، بل على عاتق المنظمة بوصفها هيئة عامة تتمتع بالسلطة على المبنى الذي يضم بيوتهم. وأغفلت المنظمة حقيقة أن السكان لم يكونوا إلا أشخاصًا يعتمدون عليها للحصول على منزل آمن ولائق، ومقدار الخصوصية والكرامة الذي يوفرها أي مسكن لسكانه. ويبدو أن هذا الاعتماد خلق علاقة غير متكافئة، وحاجة موازية إلى أن تضمن المنظمة أن يُعامل السكان بتفهم واحترام مهما كانت الصعوبات. وقد خلصنا إلى أن المنظمة لم تدرك هذه الحاجة وبالتالي أخفقت في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تليتها.
- 2.57 ومهما بدت شكاوى بعض سكان غرينفيل ومطالبهم مزعجة أو مرهقة بالنسبة إلى المنظمة، فإن سماحها بهذا التدهور الكبير في العلاقة بين الطرفين يعكس إخفاقًا خطيرًا من جانبها في مراعاة مسؤولياتها الأساسية.

الجزء 5

إدارة السلامة من الحرائق في برج غرينفيل
(الفصول من 34 إلى 46)

- 2.58 كان مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي ومنظمة إدارة شؤون المستأجرين مسؤولين مسؤولين مشتركة عن إدارة السلامة من الحرائق في برج غرينفيل. لكن السنوات ما بين 2009 و2017 اتسمت باللامبالاة المستمرة إزاء السلامة من الحرائق، لا سيما سلامة الفئات الضعيفة. وقد درسنا بالتفصيل مجموعة واسعة من المسائل التي أدت بنا إلى هذا الاستنتاج، وتطرقتنا هنا إلى أبرزها.
- 2.59 كان مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي مسؤولاً عن الإشراف على أنشطة منظمة إدارة شؤون المستأجرين، وليس مراقبة عملياتها يومًا بيوم، لكن إشرافه على أداء المنظمة كان ضعيفاً ولم تخضع السلامة من الحرائق إلى أي مؤشر أداء رئيسي. وكان غياب أي تدقيق مستقل أو صارم من جانب مجلس البلدية في أداء المنظمة لالتزاماتها المتعلقة بالصحة والسلامة نقطة ضعف بارزة، ولا سيما إدارة المنظمة لمسألة السلامة من الحرائق. ولم ينتبه مجلس البلدية إلى التدقيق المستقل والنقدي لمسائل السلامة من الحرائق الذي أجري لصالح منظمة إدارة شؤون المستأجرين في عام 2009. ولم يعلم المجلس حتى بالتقرير المستقل والنقدي الآخر الذي صدر في عام 2013 لأن المنظمة لم تفصح عنه إلى المجلس.⁵
- 2.60 وكانت تادية منظمة إدارة شؤون المستأجرين لمهامها وفعالية إشراف مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي يتوقفان على تقديم الإدارة العليا للمنظمة تقارير مكتملة وصادقة إلى مجلس إدارتها. وعلى الرغم من وجود نظام مرضٍ يمكن للإدارة العليا من إبلاغ مجلس الإدارة ومجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي بهذه التطورات، فالنظام لم يعمل بفعالية بسبب الممانعة العنيدة من جانب الرئيس التنفيذي للمنظمة "روبرت بلاك" لإبلاغ مجلس إدارة المنظمة ولجان التدقيق التابعة لمجلس البلدية بالأمور التي تؤثر على السلامة من الحرائق. وقد ازدادت خطورة هذا الفشل بسبب وجود إخفاقات مزمنة وممنهجة في إدارة المنظمة لمسائل السلامة من الحرائق، وكان لا بد من إبلاغ مجلس الإدارة بها. فقد تقاعس "روبرت بلاك" باستمرار عن إبلاغ مجلس الإدارة أو مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي بمخاوف فرقة الإطفاء في لندن بشأن أمثال منظمة إدارة شؤون المستأجرين لـ "أمر السلامة من الحرائق" أو الخطوات المتخذة لإنفاذه.
- 2.61 أولاً، على الرغم من أن مستشاراً مستقلاً للسلامة من الحرائق قد أوصى في عام 2009 بإعداد استراتيجية للسلامة من الحرائق، فلم يُنفذ أي شيء حتى نوفمبر 2013 ولم تحظى الاستراتيجية بالموافقة النهائية حتى وقوع حريق برج غرينفيل.
- 2.62 ثانياً، السيد "كارل ستوكس" مقيم الحرائق الوحيد الذي يعمل لدى منظمة إدارة شؤون المستأجرين للإشراف على كامل ممتلكاتها سُمح له بتحمل هذه المسؤولية بشكل عرضي من دون أي اختيار أو عملية توظيف رسميين. فقد زُيِّف ما ذكره عن نفسه من خبرات ومؤهلات (وكان قد اخترع بعضها) وكان غير مؤهل لإجراء تقييمات مخاطر الحريق على مبانٍ بحجم برج غرينفيل ومستوى تعقيده ناهيك عن تحمل مسؤولية مباني منظمة إدارة شؤون المستأجرين كلها. ونتيجة لذلك، كان هناك خطر في أن تعجز تقييمات مخاطر الحريق عن تلبية المعايير المطلوبة.
- 2.63 ثالثاً، كانت أساليب السيد "ستوكس" في إجراء تقييمات مخاطر الحرائق يشوبها عدد من أوجه القصور الخطيرة رغم أنها كانت تعكس بشكل عام الخطوات الخمسة الموصى بها من المدير التنفيذي للصحة والسلامة لإدارة المخاطر وهي دليل رابطة الحكومات المحلية ومعياري "باس 79". فلم يحرص عادةً على التحقق مما إذا كانت منظمة إدارة شؤون المستأجرين قد اتخذت أي إجراءات للاستجابة للمخاطر التي أوضحتها في التقييمات السابقة. ورغم المخاوف التي أعربت عنها فرقة الإطفاء في لندن بشأن كفاءته، واصلت المنظمة الاعتماد عليه من دون أي تمحيص، الوضع الذي زاد من حدة الخطر في غياب أي ترتيبات لتقييم جودة عمله.

⁵ انظر الجزء 5، الفصل 37.

- 2.64 رابعًا، لم يكن هناك نظام مناسب لضمان معالجة العيوب المحددة في تقييمات مخاطر الحرائق بشكل فعال وفي الوقت المناسب. فقد تكدست لدى منظمة إدارة شؤون المستأجرين قائمة كبيرة من الأعمال التصحيحية التي لم تتمكن أبدًا من إنجازها، الوضع الذي تفاقم بسبب إخفاق الإدارة العليا للمنظمة في معالجة العيوب بالجدية التي تستحقها. بل إن الإدارة العليا قد تدخلت في إحدى المناسبات للتقليل من أهمية تنفيذ التدابير التصحيحية. ونظرت منظمة إدارة المستأجرين إلى متطلبات إدارة السلامة من الحرائق على أنها إزعاج، وليست جزءًا أساسيًا من واجبها في إدارة ممتلكاتها باهتمام وعناية.
- 2.65 بعض السمات المهمة لتدابير الوقاية من الحرائق في برج غرينفيل لم تكن تستوفي المعايير الملائمة. على سبيل المثال، لم تستوف الأبواب الأمامية الجديدة التي ركبها منظمة إدارة شؤون المستأجرين في عامي 2011 و2012 معايير مقاومة الحريق التي اقترحتها "الوثيقة المعتمدة ب" لأن المنظمة لم تحدد المعيار الصحيح للسلامة من الحرائق عند طلب تلك الأبواب.
- 2.66 وأنظمة التفتيش والصيانة التي تؤثر على أنظمة الوقاية من الحرائق لم تعكس أفضل الممارسات، ولم يتم اتباعها بصورة متسقة. فالعديد من أجهزة الإغلاق الذاتي الموجودة على الأبواب الأمامية للشقق في برج غرينفيل لم تكن تعمل بفعالية، بل إن بعض الأبواب لم تكن مزودة بهذه الأجهزة من الأساس. ولم تضع المنظمة برنامجًا فعالًا لفحص أجهزة الإغلاق الذاتي على أبواب المداخل وصيانتها على الرغم من إشعار الإنفاذ الصادر عن فرقة الإطفاء في لندن في أواخر 2015 بخصوص عدم فعالية أنظمة إغلاق الأبواب في برج أدير وهو أحد المباني السكنية الشاهقة التي تديرها المنظمة، وإخطار القصور الصادر في 2016 بخصوص برج غرينفيل لنفس السبب.
- 2.67 وعلى الرغم من أن المنظمة لم تكن ملزمة بوضع خطة إجلاء عامة، فإن خطة الطوارئ التي وضعتها لبرج غرينفيل كانت قديمة وغير مكتملة ولم تعكس التغييرات التي أحدثتها التجديدات. وكانت المنظمة على دراية تامة بهذه الحقيقة بعد حريق اندلع في برج أدير في أكتوبر 2015، لكنها فشلت في معالجة المشكلة. وكان غياب إشعارات إجراءات مكافحة الحرائق في البرج موضوعًا بارزًا في شكاوى السكان، ما أدى إلى إصدار إخطار القصور في نوفمبر 2016.
- 2.68 كشفت أزمة حريق برج غرينفيل عن أهمية التأكد من أن الشخص المسؤول بموجب أمر السلامة من الحرائق يجمع معلومات كافية عن أي سكان من الفئات الضعيفة لتمكين إعداد "خطة الإخلاء الشخصية في حالات الطوارئ" حسب الاقتضاء، واتخاذ التدابير المناسبة للمساعدة على إجلائهم في حال نشوب حريق. وقد اتخذت منظمة إدارة شؤون المستأجرين بعض الخطوات لجمع معلومات من هذا النوع، قبل التجديد وأثنائه، لكن لم تنسق أنظمة البيانات الخاصة بها بشكل صحيح. ولم تستخدم هذه المعلومات التي تم جمعها بالضرورة لمراجعة سجلاتها، ما أدى إلى عدم اكتمال جدول البيانات المتاح في ليلة وقوع الحريق. وكان فشل المنظمة في جمع هذه المعلومات إهمال جذري لالتزاماتها فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق.

الجزء 6

تجديد برج غرينفيل (الفصول من 47 إلى 67)

- 2.69 نتبع في هذا الجزء جذور مشروع التجديد وعلاقته بمشاريع أكاديمية ومركز ترفيه كنسينغتون ألدريدج. حيث نوضح الأشخاص والمنظمات المشاركة بشكل أساسي في المشروع والخلفية التشريعية التي تم على أساسها إجراء عملية التجديد. كما نحدد مشكلتين مهمتين تتعلقان "بالوثيقة المعتمدة ب" تتطلبان في رأينا اهتمامًا عاجلاً. المشكلة الأولى هي افتراض أن الامتثال إلى المتطلبات الوظيفية "ب 3" و"ب 4" سيوفر درجة عالية من التجزئة لأقسام المبنى، ما يجعل إخلاء المبنى خطوة غير ضرورية. والمشكلة الثانية هي التعارض بين المتطلبات الوظيفية للوائح البناء واللغة المعيارية للتوجيهات وميل الكثيرين في المجال إلى التعامل مع التوجيهات على أنها حاسمة.
- 2.70 ونوضح هنا كيف أثر مشروع أكاديمية ومركز ترفيه كنسينغتون ألدريدج على تعيين "استوديو إي" شركة معمارية للمشروع، ونصف الطريقة التي تلاعبت بها منظمة إدارة شؤون المستأجرين بعملية شراء الخدمات المعمارية لتجنب أن تضطر إلى طرح العقد في مناقصة عامة. فقد عينت المنظمة شركة "أرتيليا" كمستشار بعد أن عملت وكيلاً لجهة العمل ومقدمًا لخدمات المسح الكمي في مشروع أكاديمية ومركز ترفيه كنسينغتون ألدريدج.
- 2.71 وواجهت الخطط الأولية للتجديد صعوبات لأن التكلفة التقديرية للمشروع التي وضعها المقاول الرئيسي في مشروع أكاديمية ومركز ترفيه كنسينغتون ألدريدج تجاوزت الميزانية بفرق كبير. ومع ذلك، تغير تركيز المنظمة في مايو 2013 تقريبًا من الحفاظ على زخم المشروع إلى محاولات خفض التكاليف. وقد أدى ذلك بدوره إلى توصية أيدتها "أرتيليا" على مضمض بتعيين مقاول رئيسي من خلال عملية شراء رسمية للخدمات. ثم نفذت هذه العملية.
- 2.72 ورغم أن مناقصة "رايدون" كانت الأكثر تنافسية وفقًا للرأي العام، فقد تجاوزت ميزانية المنظمة. ونتيجة لذلك، دخلت المنظمة في مناقشات مع "رايدون" قبل اكتمال عملية الشراء الرسمية رغم توصية محامي المنظمة بأن هذه المناقشات ليست خطوة سليمة، وأدى ذلك إلى اتفاق الطرفين على أن تخفض "رايدون" سعرها إلى مستوى مقبول إذا ما فازت بالعقد.
- 2.73 ورغم أن "استوديو إي" أرادت استخدام ألواح الزنك الواقية من المطر، فقد أصبحت التكلفة حينها شغل المنظمة الشاغل، وجاء اختيار ألواح الألومنيوم المركبة "رينوبوند 55 بي إي" في نهاية المطاف لأسباب تتعلق بالتكلفة. وتمكنت "رايدون" من توفير قدر كبير من التكاليف من خلال استخدام ألواح الألومنيوم المركبة نتيجة علاقتها مع المقاول الفرعي المعني بعملية التكسية، وهو شركة "هارلي" للإنشاءات.
- 2.74 وترتب على اختيار مواد قابلة للاحتراق في تكسية برج غرينفيل سلسلة من الأخطاء التي كان سببها عدم كفاءة المنظمات والأفراد المشاركين في عملية التجديد. فقد انتهجت شركات "استوديو إي" و"رايدون" و"هارلي" نهجًا متساهلاً تجاه العلاقات التعاقدية. فلم تفهم الشركات بشكل صحيح طبيعة الالتزامات التي تعهدت بها كل منها ونطاقها، أو أنها قد فهمتها لكنها لم توليها اهتمامًا كبيرًا. وتفاعست كل منها عن تحديد مسؤولياتها الخاصة عن الجوانب المهمة للتصميم والانتباه إليها، وافترضت في كل الحالات أن شخصًا آخر كان مسؤولاً عن الأمور التي تؤثر على السلامة من الحرائق. واعتقد كل من شارك في اختيار المواد التي سيتم استخدامها في الجدران الخارجية أن مسؤولية التأكد من ملاءمتها وسلامتها تقع على عاتق طرف آخر.
- 2.75 ولم يتصرف أي من المشاركين في تصميم الجدران الخارجية أو اختيار المواد المستخدمة فيها كما كان ليتصرف أي شخص يتمتع بالقدر المعقول من الجدارة في موضع هذه المسؤولية. لم تكن الشركات على دراية بالأحكام الخاصة بهذا المشروع في لوائح البناء والتشييد ولا "الوثيقة المعتمدة ب" ولا إرشادات المجال، أو ربما لم تفهمها. وتعاملت شركة "استوديو إي" بموقف متعجرف مع اللوائح التي تؤثر على السلامة من الحرائق واعتمدت "رايدون" و"هارلي" على خبراتهما السابقة بدلاً من الاستناد إلى أي تحليل فني أو خبرات علمية. وكانت مخاطر استخدام المواد القابلة للاحتراق في الجدران الخارجية للمباني الشاهقة معروفة جيدًا ولا بد من أن تلك الشركات كانت على دراية جيدة بها.

- 2.76 وقسم مراقبة البناء في مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي لم يدقق تدقيقًا سليمًا في اختيار المواد أو تصميمها ولم يصل إلى قناعة بأن المبنى سيكون متوافقًا مع متطلبات لوائح البناء عند الانتهاء من الأعمال.
- 2.77 وتلقت شركة "إكسوسا" توجيهات من "استوديو إي" لإعداد استراتيجية السلامة من الحرائق للمبنى في شكله المجدد، وذلك نيابة عن منظمة إدارة شؤون المستأجرين. وأعدت مسودة لاستراتيجية لكنها لم تكتمل مطلقًا. ولم تتضمن الاستراتيجية تحديدًا أي تحليل للجدران الخارجية أو امتثالها للمتطلبات الوظيفية "ب4(1)" من لوائح البناء.
- 2.78 على الرغم من أن انتقاداتنا موجهة بشكل أساسي نحو أقسام مراقبة البناء لدى شركات "استوديو إي" و"إكسوسا" و"رايدون" و"هارلي" ومجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي، فلا بد من أن تتحمل منظمة إدارة شؤون المستأجرين أيضًا حصتها من اللوم عن الكارثة لأنها أخفقت في التأكد من توضيح موقف "إكسوسا" بعد الاستعانة بـ"رايدون" وضمان استكمال استراتيجية السلامة من الحرائق.
- 2.79 وقد كانت شركة "استوديو إي" بوصفها الشركة المعمارية مسؤولة عن تصميم الجدران الخارجية واختيار المواد المستخدمة في بنائها.⁶ ورغم أن منظمة إدارة شؤون المستأجرين بوصفها العميل أرادت خفض التكلفة من خلال استخدام ألواح الألومنيوم المركبة الواقية من المطر، فإن مسؤولية "استوديو إي" كانت تحتم عليها أن تحدد ما إذا كان المبنى سيكون ممثلًا للمتطلبات الوظيفية "ب4(1)" من لوائح البناء في ظل استخدام هذه المواد، وأن تقدم المشورة الملائمة للمنظمة وفقًا لهذه المعلومات. وتفاعسها عن معرفة أن ألواح الألومنيوم المركبة كانت خطيرة وعن تحذير المنظمة من استخدامها يعتبر فشلًا ذريعًا في التصرف بالقياس إلى أي مؤسسة هندسة معمارية تتمتع بمؤهلات معقولة. كما أخفقت الشركة في معرفة أن عوازل "سيلوتكس" كانت قابلة للاحتراق وغير مناسبة للاستخدام في مبنى يزيد ارتفاعه عن 18 مترًا وفقًا للإرشادات القانونية. ولذلك، تتحمل شركة "استوديو إي" قدرًا كبيرًا من المسؤولية عن هذه الكارثة.
- 2.80 وقد حددنا العديد من الجوانب الأخرى التي فشلت إزاءها "استوديو إي" في تلبية المعايير المتوقعة من أي مؤسسة هندسة معمارية تتمتع بمؤهلات معقولة. وستتطرق فيما يلي إلى أبرز هذه الجوانب. فقد أخفقت الشركة في التأكد من أن "إكسوسا" أكملت استراتيجية السلامة من الحرائق للمبنى الذي تم تجديده، أو في إبلاغ "رايدون" أو منظمة إدارة شؤون المستأجرين بأنها ملزمة بهذه المهمة. ولم تفهم شركة "استوديو إي" أنها كانت مسؤولة عن أعمال التصميم التي قام بها المقاولون المتعاقدون من الباطن، وبالتالي لم تتحقق من تصميمات شركة "هارلي" لضمان امتثال المبنى للوائح البناء عند الانتهاء من الأعمال. ولم تضع "استوديو إي" استراتيجية مناسبة لحواجز التجويفات أو تتحقق من تصميمات "هارلي" لتلك الحواجز، ولم تضع رسومات مفصلة لإطارات النوافذ، ولم تلاحظ أن المواد المختارة لألواح حشو النوافذ لم تكن مناسبة.
- 2.81 كما تتحمل "إكسوسا" مسؤولية كبيرة عن الحالة الخطيرة التي كان عليها برج غرينفيل عند الانتهاء من أعمال التجديد.⁷ وأخطر انتقاداتنا هي أن الشركة لم تخرج بنسخة نهائية من استراتيجية السلامة من الحرائق للمبنى المجدد وأنها فشلت إما في تنبيه فريق التصميم إلى هذه الحقيقة أو تحذيره من العواقب المحتملة. ولم يذهب أي من المسؤولين عن صياغة استراتيجية السلامة من الحرائق لزيارة برج غرينفيل؛ والزيارة الوحيدة التي قام بها أحد موظفي إكسوسا للموقع كانت في مرحلة أولية من العمل. كان موقف "إكسوسا" عامة غير متسق بالمرّة مع النهج الدقيق الضروري إزاء المسائل التي تؤثر على سلامة الأرواح كما هو متوقع من أي مهندس متخصص في الإطفاء والسلامة يتمتع بمؤهلات معقولة.

⁶ انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 63.

⁷ انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 54.

- 2.82 ونحن نرى أن شركة المقاولات الرئيسية "رايدون" تتحمل أيضًا مسؤولية كبيرة عن الحريق.⁸ فالشركة لم تولي الانتباه الكافي لمسألة السلامة من الحرائق، وأبدت أسلوبًا متساهلاً في التعامل مع هذه النقطة على مدار المشروع، والأنظمة التي اعتمدت عليها الشركة في إدارة أعمال التصميم لم تضمن أن المستشارين والمقاولين المتعاقدين من الباطن قد فهموا مسؤولياتهم المختلفة فهمًا صحيحًا. شركة "رايدون" نفسها لم تفهم من الذي عليه أن يتحمل المسؤولية عن القرارات الفردية وأخفقت نتيجة لذلك في تنسيق أعمال التصميم بالشكل المطلوب.
- 2.83 وكان لدى "رايدون" فريق لا خبرة لديه في أعمال التجديدات ولم تكن لديه معرفة كافية بلوائح البناء أو "الوثيقة المعتمدة ب". واعتمدت الشركة بالكامل على "هارلي" - شركة المقاولات المتعاقدة من الباطن المتخصصة في أعمال التكبسية - في أن تنبهها إلى أي أخطاء في التصميم؛ ومع ذلك فإن "رايدون" لم تطلب من "هارلي" صراحةً و بوضوح أن تقيم عمل "استوديو إي". ولم تأخذ "رايدون" الخطوات المناسبة للتحقق من كفاءة "هارلي" والتأكد من أنها مؤهلة لتنفيذ العمل وتقديم الخدمات المطلوبة منها. وتقاعت عن تلبية الحاجة إلى مشورة من مهندس الإطفاء والسلامة، واتخذت قرارًا بعدم الاستعانة بـ"إكسوسفا" من دون استشارة منظمة إدارة شؤون المستأجرين أو "استوديو إي" أو "أرتيليا". وكان فهم الشركة للعمل الذي أنجزته "إكسوسفا" بالفعل فهمًا سطحيًا؛ وفشلت نتيجة لذلك في أن تدرك أن استراتيجية السلامة من الحرائق لم تكتمل.
- 2.84 وفشلت شركة "هارلي" نفسها في كثير من النواحي في تلبية المعايير المتوقعة من أي مقاول تكبسية يتمتع بكفاءة معقولة. وتتحمل الشركة أيضًا درجة كبيرة من المسؤولية عن الحريق.⁹ إذ لم تهتم بما فيه الكفاية بالسلامة من الحرائق في أي مرحلة من مراحل عملية التجديد، ويبدو أنها اعتقدت أنها لم تكن بحاجة إلى القيام بذلك لأن الشركاء الآخرين في المشروع وقسم مراقبة البناء سيتأكدون في النهاية من أن التصميم آمن. ولم تطرح "هارلي" الأسئلة التي كان لي طرحها أي مقاول تكبسية يتمتع بكفاءة معقولة عن المواد المحددة للاستخدام في المشروع. وكان قرار شراء ألواح "رينوبوند 55 بي إي" نتيجة جزئيًا لعلاقتها القائمة مع شركة "أركونيك" وشركة "سي إي بي" للواجهات المعمارية المصنعة لمستلزمات التكبسية، التي تمكنت "هارلي" من التفاوض معها للوصول إلى سعر مريح. ولم يكن موظفوها على دراية بمتطلبات لوائح البناء المتعلقة بالسلامة من الحرائق أو الإرشادات الواردة في "الوثيقة المعتمدة ب" أو إرشادات المجال ولم يفهموا نظام الاختبارات الأساسي.
- 2.85 وعلى الرغم من أن منتج "آر إس 5000" من شركة "سيلوتكس" (على عكس "إف آر 5000" من "سيلوتكس") لم يكن محددًا بالاسم، فقد قبلت "هارلي" باستخدامه في البرج من دون الاستفسار بأي قدر من التفصيل عما إذا كان يمكن استخدامه بأمان؛ ولم تطرح هذا السؤال على أي من الأعضاء الآخرين في فريق التصميم قبل اتخاذ هذا القرار. وكان تصميمها لحواجز التجاوب غير مكتمل وغير متوافق مع الإرشادات الواردة في "الوثيقة المعتمدة ب".
- 2.86 وقد فشل قسم مراقبة البناء في مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي في أداء وظيفته القانونية المتمثلة في ضمان توافق تصميمات التجديد مع لوائح البناء.¹⁰ لذلك يتحمل القسم مسؤولية كبيرة عن الحالة الخطيرة التي كان المبنى عليها فور الانتهاء من العمل. وكان موظف المسح المسؤول عن التجديد مثقلًا بالعمل وغير مدرب تدريبًا كافيًا، ولم يفهم المخاطر المرتبطة باستخدام ألواح الألومنيوم المركب إلا فهمًا محدودًا للغاية. كما أنه أخفق في الحصول على معلومات مكتملة حول بناء الجدران الخارجية في مرحلة تطبيق الخطط الكاملة ولم يسأل عما إذا كانت شركة "إكسوسفا" قد قدمت استراتيجية كاملة للسلامة من الحرائق. وكان الموظف يعلم أن ألواح الألومنيوم المركبة كان من المقرر أن تُستخدم للوقاية من المطر، ولكنه لم يول اهتمامًا كبيرًا أو لم يول أي اهتمام على الإطلاق لشهادة اعتماد "رينوبوند 55 بي إي" الصادرة عن المجلس البريطاني للموافقة. وقد فشل في أن يدرك أن منتج "آر إس 5000" للعلز من إنتاج "سيلوتكس" لم يكن مادة ذات قابلية احتراق محدودة. ولو أن الموظف قد اطلع على أي معلومات عن المنتج، فلا بد من أنه وبكل بساطة قد قبل

8 انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 64.

9 انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 65.

10 انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 62.

التأكيدات المذكورة على أنه مناسب للاستخدام في المباني الشاهقة. وفشل الموظف كذلك في أن يبحث فيما إذا كان نظام الجدران الخارجية المقترح لبرج غرينفيل هو نفسه النظام الذي اختبرته "سيلوتكس" وادعت أنه يدعم استخدام "أر إس 5000".

2.87 ولا بد من أن تتحمل منظمة إدارة شؤون المستأجرين أيضًا نصيبها من اللوم عن تلك الكارثة.¹¹ فقد فشلت بوصفها العميل في هذا المشروع أن تتوخى الحذر الكافي في اختيار شركة الهندسة المعمارية، ولم تولي اهتمامًا كافيًا للمسائل التي تؤثر على السلامة من الحرائق، بما في ذلك عمل مهندس الإطفاء والسلامة.

¹¹ انظر عمومًا الجزء 6، الفصل 66.

الجزء 7

استبدال أنبوب رفع الغاز (الفصل 68)

- 2.88 يصف هذا الفصل القصير الأعمال المنجزة في عامي 2016 و2017 لاستبدال الأنابيب الستة لرفع الغاز في برج غرينفيل التي كانت تعاني من التآكل. كانت هناك عيوب في تصميم العمل وتنفيذه وسنتطرق إليها فيما يلي. لم يكن العمل قد اكتمل بحلول وقت وقوع الحريق ولكن العيوب التي اكتشفناها وعدم استكمال الأعمال لم تساهم في اندلاعه.
- 2.89 في ليلة الحريق، لم يكن بالإمكان العثور على صمامي عزل خط الأنابيب المصممين لإغلاق إمدادات الغاز إلى البرج بسرعة، ولا بد من أن القائمين على الأعمال قد قاموا بتغطيتهما في ظل التجهيزات الجارية. ومع ذلك، فهذا لم يؤثر على مسار الأحداث المحيطة بالحريق لأن الحطام المحترق المتساقط على الجانب الشرقي من البرج كان سيمنع الوصول إليهما.

الجزء 8

فرقة الإطفاء في لندن (الفصول من 69 إلى 83)

- 2.90** كان يُفترض بحريق "لاكانال هاوس" في يوليو 2009 أن يلفت نظر فرقة الإطفاء في لندن إلى أوجه القصور في قدرتها على مكافحة الحرائق في المباني الشاهقة، القصور الذي تبدي مرة أخرى في برج غرينفيل في ليلة 14 يونيو 2017. وكان بالإمكان إصلاح أوجه القصور هذه لو أن إدارة فرقة الإطفاء وقيادتها كانت تتم بأسلوب أكثر فعالية. وكان ينبغي على وجه الخصوص أن تستجيب الفرقة استجابة أكثر فعالية لتجربتها في حريق "لاكانال هاوس" وتستفيد بشكل أفضل من المعرفة التي اكتسبتها من المخاطر التي تشكلها المواد والأساليب الحديثة للبناء. والأهم من ذلك أن فرقة الإطفاء أخفقت في السنوات التي سبقت حريق برج غرينفيل مباشرة في أن تضمن توفير التدريبات المنتظمة والملائمة للقائمين على غرفة التحكم الخاصة بها حول التعامل مع العديد من مكالمات توجيهات النجاة الواردة في وقت واحد، وحول واجباتهم بشكل عام. وفشل كبار المديرين في فرقة الإطفاء في لندن في اتخاذ خطوات لضمان انعكاس التوجيهات الوطنية في ترتيباتها للتعامل مع مكالمات النجاة من الحرائق.
- 2.91** والسبب في هذه الإخفاقات هو الافتقار المزمّن إلى الإدارة والقيادة الفعالين، إلى جانب التركيز غير المبرر على الإجراءات. وقد تساهل كبار المسؤولين في مسألة الكفاءة التشغيلية لفرقة الإطفاء، وكانوا يفتقرون إلى المهارات الإدارية للتعرف على المشكلات أو الإرادة لتصحيحها. وكان سبب نقاط الضعف الإدارية هذه جزئيًا هو فشل تاريخي في دمج الإدارات التشغيلية والإدارات المسؤولة عن مهام الدعم، لا سيما غرفة التحكم. وكان هناك ميل للتعامل مع المشكلات التي نمت إلى علم المديرين على أنها لا تستحق التغيير أو يصعب حلها حتى عندما يتعلق الأمر بالسلامة التشغيلية أو العامة.
- 2.92** وتفاقت هذه الإخفاقات بسبب افتراض راسخ رغم أنه لا أساس له من الصحة بأن لوائح البناء كانت كافية لضمان أن حرائق الجدران الخارجية التي وقعت في بلدان أخرى لن تحدث في هذا البلد. أدرك كبار ضباط الإطفاء بعد حريق "لاكانال هاوس" أنه لا يمكن ضمان الامتثال للوائح، ولكن يبدو أن أحدًا لم يعتقد أن رجال الإطفاء بحاجة إلى التدريب على التعرف على العواقب والتعامل معها.
- 2.93** وتضمنت أبرز الإخفاقات من جانب فرقة الإطفاء في لندن التي أدت إلى أوجه القصور المحددة في تقرير المرحلة الأولى: الفشل في تحديد الاحتياجات التدريبية، جنبًا إلى جنب مع نظام طلب حزم تدريبية جديدة مرهقة وبطيئة. وكان تصميم تدريب قيادة الحوادث سيئًا ولم يُقدّم إلى المتدربين بشكل فعال؛ وكانت المخصصات المقدمة من أجل التدريبات التنشيطية والتقييمات المنتظمة غير كافية.
- 2.94** وحتى المعرفة التي توفرت لدى بعض الضباط المتخصصين بالمخاطر التي يمثلها الاستخدام المتزايد للمواد القابلة للاحتراق ولا سيما خطر انتشار الحرائق خارجيًا وما يترتب على ذلك من فقدان ميزة التجزئة، فقد أخفقت فرقة الإطفاء في لندن في أن تضمن مشاركتها مع المنظمة الأكبر ولم تنعكس هذه المعرفة في التدريبات والسياسات والإجراءات التشغيلية. ولم يتلق رجال الإطفاء التدريب أو التوجيه المناسبين حول كيفية إجراء عمليات تفتيش للمباني المعقدة، ولم تكن هناك ترتيبات فعالة لتبادل المعلومات حول المخاطر التي تنطوي عليها مبانٍ بعينها. ولم تُنفذ التوصيات الداخلية لتحسين عمليات تفتيش المباني السكنية الشاهقة.
- 2.95** ولم تعكس سياسة مكافحة الحرائق في المباني الشاهقة التوجيهات الوطنية. ولم تدرك الإدارة العليا أن إنتاج خطط طوارئ للإخلاء الكامل وتدريب رجال الإطفاء على تنفيذها كان جانبًا أساسيًا من عملية مكافحة الحرائق في المباني الشاهقة.

- 2.96** وكان أحد أوجه القصور المهمة هو عدم إدراك احتمال ورود عدد كبير من اتصالات طلب المساعدة سواء من داخل المبنى أو خارجه في حالة نشوب حريق في مبنى سكني شاهق. ولم تتخذ فرقة الإطفاء في لندن أي خطوات تمكنها من الاستجابة بفعالية لوضع متطلب كهذا. ونتيجة لذلك، عندما ورد إلى الفرقة عدد كبير من المكالمات حول الأشخاص الذين يحتاجون إلى الإنقاذ من برج غرينفيل، اضطر الحاضرون في غرفة التحكم والمسؤولون عن التعامل مع تلك المعلومات في موقع الحريق إلى اللجوء إلى عدد من الأساليب المرتجلة التي تتباين في فعاليتها وموثوقيتها من أجل التعامل مع كمية المعلومات الكبيرة التي تلقتها الفرقة.
- 2.97** وأدرك كبار الضباط المسؤولين عن غرفة التحكم الحاجة إلى إعطاء الأولوية إلى تدريب الموظفين على التعامل مع مكالمات توجيهات النجاة من الحرائق. ولكن في السنوات بين عامي 2010 و2017، لم يتم وضع أو تقديم أي تدريب تنشيطي منظم أو منتظم على التعامل مع مكالمات توجيهات النجاة من الحرائق لموظفي غرفة التحكم. ولم تعكس التدريبات المقدمة في هذا السياق التوجيهات الوطنية في عدد من النواحي. كما أنها لم تستجب لتجربة ضباط غرفة التحكم الذين كانوا في الخدمة عند وقوع حريق "لاكابال هاوس". والإخفاقات في التشغيل الفعال لغرفة التحكم كانت في الأغلب بسبب ضعف الإدارة على مدى السنوات السابقة إلى جانب الرقابة المتقطعة وغير الفعالة من قبل كبار المسؤولين.
- 2.98** وكان أداء معدات الاتصالات المستخدمة في وقت حريق برج غرينفيل غير كفاء في مبنى شاهق يتكون بنسبة كبيرة من الخرسانة المسلحة. كانت هذه مشكلة معروفة ولكن لم تُتخذ أي إجراءات للتخفيف من حدتها، ولم يتدرب رجال الإطفاء على التعرف عليها والاستجابة لها. وكان نهج فرقة الإطفاء في لندن هو بذل قصارى جهدها في ظل المتاح لها من إمكانيات. ونتيجة لذلك، فشلت الفرقة في بذل الجهود الكافية لتحديث معداتها، مما أضعف كفاءتها التشغيلية بشكل كبير. ولم تضع سياسات وحدة الإطفاء في لندن في اعتبارها الانقطاع الواسع للاتصالات ولم تقدم إرشادات حول كيفية استعادتها بشكل فعال.

الجزء 9

الوفيات (الفصول من 84 إلى 97)

- 2.99** إن الوصف التفصيلي لأحداث 14 يونيو 2017 الوارد في تقرير المرحلة الأولى يجعلنا على استعداد جيد لتقديم نتائج شاملة حول الظروف التي لقي فيها الضحايا حتفهم. وعلى الرغم من أن الطبيعة الشرعية هي التي تقرر ما إذا كان ينبغي عليها أن تتبنى النتائج التي توصلنا إليها باعتبارها كافية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها، فإننا نأمل أن تكون قادرة على القيام بذلك وبالتالي تجيب أهالي الضحايا معاناة استمرار التحقيقات.
- 2.100** نبدأ هذا الجزء بمقدمة عامة متبوعة بوصف للطرق المضنية التي أتت في استعادة رفات الضحايا والتعرف عليهم. ونشير في هذا السياق إلى عمل فرق علماء الآثار الشرعيين وعلماء الأثروبولوجيا الشرعيين وعلماء الأمراض الشرعيين، بالإضافة إلى الخبراء الآخرين وضباط تحديد هوية ضحايا الكوارث في الشرطة وضباط البحث المعتمدين. كما نصف بعبارات عامة الأدلة التي قدمها خبير السموم البروفيسور "ديفيد بورسر"، حامل رتبة قائد الإمبراطورية البريطانية، الحاصل على بكالوريوس العلوم ورتبة الدكتوراه ودبلوم الكلية الملكية لعلماء الأمراض.
- 2.101** ونخصص فصلاً منفصلاً من هذا الجزء لكل طابق وقعت فيه وفيات. وبعد تقديم وصف عام للظروف التي تؤثر على كل طابق، نتطرق للنتائج التي توصلنا إليها بدورها إلى كل من الوفيات أو حالات السقوط من الطابق المعني. وفي حالة أولئك الذين لقوا حتفهم على الدرج، وصفنا الظروف المتعلقة بالطابق الذي كان كل منهم يسكن فيه. وقدمنا في كل حالة وصفاً موجزاً للمتوفى قبل وصف الظروف المباشرة التي حدثت فيها الوفاة.
- 2.102** وعلى الرغم من أن الأدلة كانت مشوشة في بعض الأحيان، فقد تمكنا من التوصل إلى نتائج حول مكالمات الطوارئ التي أجراها المحاصرون في المبنى، وانتقال المعلومات من غرفة التحكم في فرقة الإطفاء في لندن إلى أرض الحادث ومن ثم إلى منطقة التمرکز، وانتشار رجال الإطفاء استجابةً لذلك. وقد توصلنا بقدر المستطاع إلى ما نعتبره نتائج موثوقة حول وقت الوفاة في كل حالة، رغم القدر الكبير من عدم اليقين إزاء كثير من الوفيات بطبيعة الحال. وفي ضوء الأدلة التي قدمها الخبراء، أمكننا التوصل إلى نتائج حول أسباب الوفاة، بما في ذلك النتائج التي تفيد بأن جميع الذين تشوهت جثثهم بسبب الحريق كانوا قد ماتوا أو فقدوا الوعي عندما بلغتهم النيران.

الجزء 10

الاستجابة والتعافي (الفصول من 98 إلى 107)

- 2.103 في الأسبوع الأول بعد حريق برج غرينفيل، كانت استجابة الحكومة ومجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي مشوشة وبطيئة ومفككة وغير حاسمة. وكانت أنظمة مجلس البلدية وقيادته غير كفاء بالمرّة للتعامل مع حادث بهذا الحجم والخطورة، بما في ذلك التشرّد الجماعي والوفيات الجماعية كما حدث. ولم تكن آلية الصمود في لندن وداخل الحكومة المركزية مرنة بما فيه الكفاية واستغرقت وقتًا طويلًا لبدء الخطوات اللازمة.
- 2.104 وأظهرت جوانب معينة من الاستجابة افتقارًا ملحوظًا إلى احترام اللياقة والكرامة الإنسانية، وتركت لدى العديد من المتضررين شعورًا فورًا بأن السلطة قد تخلت عنهم وأنهم عاجزون تمامًا. وكان يجب على مجلس البلدية أن يقدم المزيد لتلبية احتياجات أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة، ولا سيما العديد من السكان المسلمين الذين كانوا يحتفلون بشهر رمضان في ذلك الوقت. فقد شعروا بأن المجلس لم يهتم بالمرّة باحتياجاتهم الثقافية والدينية. وكان مصدر الدعم الوحيد للكثيرين هو المنظمات التطوعية المحلية التي تحركت لتقديم المساعدات وتوفير الاحتياجات الأساسية في حين فشل من هم في السلطة في القيام بهذا الدور. فالعديد ممن كانت لديهم احتياجات دينية أو ثقافية أو إجتماعية معينة عانوا من درجة كبيرة من التمييز بأشكال كان يمكن تجنبها لو أن التوجيهات قد أتبعَت بشكل سليم.
- 2.105 وكان السبب الأساسي في كون الاستجابة للكارثة غير كافية هو أن مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي لم يكن لديه خطة فعالة للتعامل مع نزوح عدد كبير من الأشخاص من بيوتهم، والخطة المتوفرة لديهم لم تستفد استفادةً فعالة من منظمة إدارة شؤون المستأجرين. فلم يتخذ المجلس أي ترتيبات طارئة لتوفير عدد كبير من أماكن الإقامة في حالات الطوارئ في غضون مهلة قصيرة، ولم يكن لديه ترتيبات مسبقة لتحديد من أجبروا على مغادرة منازلهم أو للتواصل معهم. ولم تُتخذ أي ترتيبات للحصول على معلومات موثوقة ونشرها.
- 2.106 وكان أحد أسباب الافتقار إلى الخطط الفعالة هو فشل مجلس البلدية في تدريب موظفيه تدريبًا وافيًا. ولم يكن لدى الموظفين فهم كافٍ لأهمية الصمود والمرونة ولا الالتزام الكافي بهما. ولم تُنفذ التمارين بانتظام ولم يُلزم الموظفون بحضور الدورات التدريبية التي تديرها "مجموعة لندن للصمود". ولم تُصحح أوجه القصور التي كانت الإدارة العليا على علمٍ تام بها.
- 2.107 فقد سمح مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي على مدى عدد من السنوات بتدني قدرة موظفيه على الاستجابة لحالات الطوارئ الكبرى. وكانت هناك تحذيرات واضحة للإدارة العليا بأنها تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين المدربين لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كجهة استجابة من الفئة 1، وأن الموظفين لم يتدربوا على خطط الطوارئ بما فيه الكفاية. ونتيجة لذلك، كان مجلس البلدية يفتقر إلى الأشخاص الذين يحتاج إليهم للاستجابة للحرائق بفعالية، سواء لأغراض التوظيف في مركز اتصالات الطوارئ في البلدة أو من أجل التعامل مع من يحتاجون إلى المساعدة. وبالتالي كان المجلس غير مستعد بالمرّة للتعامل مع حالة طوارئ خطيرة. ولم يكن أي من جوانب التقصير هذه نتيجة لنقص الموارد المالية.
- 2.108 لم يكن "نيكولاس هولغيت" الرئيس التنفيذي لمجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي قادرًا على السيطرة الفعالة على الوضع وحشد الدعم المطلوب من دون تأخير. ولم تكن لديه خطة واضحة ولم يتلق جميع المعلومات التي يحتاج إليها. ولم يكن "هولغيت" الشخص المناسب للتعامل مع الأزمة التي كانت تتصعد أمامه وكان يفتقر إلى مجموعة قوية من الضباط الذين يمكنه تفويض المسؤولية إليهم عن بعض جوانب الاستجابة. وكان مترددًا في أخذ المشورة ممن لديهم خبرة أكبر، وكان مشغولًا بسمة مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي بدرجة غير لائقة.

- 2.109** من ناحية أخرى، فشل مجلس البلدية في إدماج منظمة إدارة شؤون المستأجرين في تخطيطه للحالات الطارئة. وكان ينبغي للمجلس أن يدرك أن معرفة المنظمة بمبانيها وسكان تلك المباني يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في الاستجابة لأي كارثة تؤثر على أي جزء من ملكياتها السكنية.
- 2.110** والترتيبات التي خُطت لها في الأساس لتعزيز صمود لندن ككل ما كانت لتساعد قائدًا متمرسًا على تولي عملية توجيه الاستجابة لكارثة وقعت داخل حدود منطقة واحدة إلا بالاتفاق مع الرئيس التنفيذي لتلك المنطقة. وفي هذه الحالة، تم إقناع "نيكولاس هولغيت" تحت ضغوط من مسؤول حكومي كبير بتسليم إدارة الموقف إلى "جون باراديل"، ولكن هذا لم يحدث إلا بعد مرور يومين على الحريق.
- 2.111** كانت تدريبات موظفي الصمود في لندن مجزأ وغير منسق؛ كما كان تدريبيًا طوعيًا ولا يخضع لأي تقييم أو تحقق خارجي. وقد ساهم ذلك في وضع تفاوتت فيه قدرات السلطات المحلية الفردية على الاستجابة لحالات الطوارئ من حي لآخر.
- 2.112** وكانت الحكومة قد بدأت مراقبة الاستجابة للحرائق في مرحلة مبكرة، لكن قدرتها على اتخاذ خطوات فعالة لتقديم المساعدة العملية تقوضت بسبب نقص المعلومات الموثوقة والطبيعة المحدودة لصلاحياتها للتدخل. إذ لم يمنحها قانون الطوارئ المدنية لعام 2004 السلطة لتولي زمام الاستجابة من دون الاحتجاج بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب القسم 5 أو 7. وهذه الصلاحيات واسعة المدى لكنها مرهقة عند التنفيذ الفعلي، وليست مناسبة لتولي زمام الاستجابة عندما تفشل السلطة المحلية في ذلك.
- 2.113** أثارت منظمة إدارة شؤون المستأجرين انتقادات من العديد من الجهات، لكن الكثير من هذه الانتقادات لم يكن عادلاً فيما يتعلق باستجابتها للحريق. وعلى الرغم من أنه كان ينبغي لموظفيها تلقي المزيد من التدريبات حول كيفية الاستجابة لحالات الطوارئ، فقد قدموا كل ما بوسعهم في الاستجابة وساعدوا في تقديم الدعم بأقصى ما مكنتهم منه استعداداتهم. وبعض المسؤولين الحكوميين الذين انتقدوا المنظمة لم يكن لديهم فهمًا صحيحًا لموقفها أو نطاق صلاحياتها، وقد تأثر موقفها سلبيًا على نحو غير عادل بسبب علاقاتها بمجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي. ولم يكن لها ذنب في العديد من الصعوبات التي واجهت عمليات إعادة السكان إلى شقق الممرات. ويجب الإشادة بفرق منظمة إدارة شؤون المستأجرين التي ذهب أفرادها إلى بعض مراكز الإقامة المؤقتة في 14 يونيو 2017 لتقديم ما أمكنهم تقديمه من مساعدة على استعدادهم للمشاركة بشكل مباشر والجهود التي بذلوها في ذلك الوقت العصيب.
- 2.114** أما الأشخاص الذين كان لهم الفضل الأكبر في الاستجابة لهذه الأزمة، والذين كانت مساهماتهم الثمينة تلقي بالضوء على مدى قصور الاستجابة الرسمية، فهم أفراد المجتمع المحلي. فقد قدموا الدعم في الساعات التي أعقبت الحريق مباشرة بدعم من المنظمات التطوعية المحلية، عندما كان غياب السلطات المحلية جليًا. في الواقع، كان أحد إخفاقات مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي هو محدودية الاستفادة من المنظمات التطوعية المحلية، وعدم وضع اتفاقات قائمة مناسبة بين الطرفين لتمكين استدعاء تلك المنظمات في حالات الطوارئ الكبرى.

الجزء 11

المسائل المعلقة من المرحلة 1 (الفصول من 108 إلى 110)

- 2.115 هناك مسألتان ظلتا معلقتين من المرحلة 1. تتعلق أولاهما بمساهمات كل من ألواح الألومنيوم المركبة المقاومة للأمطار وألواح عزل البولي أيزوسيانورات والفينول في الحريق. أما الثانية فتتعلق بالآلية التي انتشر بها الحريق من مطبخ الشقة رقم 16 إلى الجدار الخارجي للمبنى.
- 2.116 في سلسلة من التجارب التي صممها البروفيسور "بيسي" والبروفيسور "توريرو" ونفذها البروفيسور "بيسي" وزملاؤه في جامعة إدنبرة، تبين أن ألواح الألومنيوم المركبة كانت إلى حد بعيد أكبر مساهم محتمل في إطلاق الطاقة في نظام الجدار الخارجي في برج غرينفيل. فمنتج "آر إس 5000" من شركة "سيلوتكس" (رغوة بولي أيزوسيانورات) ومنتج "كي 15" من شركة "كينغسبان" (رغوة فينولية) يتسمان بمعدل إطلاق حرارة أقل بكثير لكل وحدة مساحة.
- 2.117 وأظهرت التجارب أن وجود تجويفات لا يكفي في حد ذاته للتسبب في نشوب النيران في الألواح الواقية من المطر بحيث يتطور الوضع إلى حريق كبير. ولا بد أيضًا من وجود مواد عازلة، إما لحبس الطاقة في نظام الجدران أو الاحتراق والمساهمة بطاقة إضافية. فحتى المواد العازلة غير القابلة للاحتراق في شكل ألياف معدنية أدت إلى اتساع الحريق إلى حريق كبير في ألواح الألومنيوم المركبة. وكان لطريقة تثبيت الألواح تأثير كبير على أدائها في مواجهة الحرائق. فألواح الكاسيت تتصرف أسوأ بكثير من الألواح المثبتة بالمسامير.
- 2.118 والتجارب تؤكد أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى الاتساع السريع للحريق كان وجود البولي إيثيلين غير المعدل داخل ألواح الألومنيوم المركبة، وليس المواد العازلة، على الرغم من أن وجود المواد العازلة وقدرتها على حبس الحرارة كانا من العوامل الحاسمة في دعم اتساع الحريق.
- 2.119 أما المسألة المعلقة الثانية فتتعلق بالآلية التي انتشر بها الحريق من مطبخ الشقة رقم 16 إلى الجدار الخارجي للمبنى. وقد أجرت مؤسسة بحوث البناء عملية إعادة بناء لمسرح الحادث في مايو 2019 لأغراض التحقيق والبحث وأدت العملية إلى استنتاج أن آلية انتشار الحريق كانت مختلفة عما حدده البروفيسور "بيسي" والبروفيسور "توريرو". لذلك أشار رئيس المجلس إلى أن النتائج الواردة في تقرير المرحلة 1 ستبقى مؤقتة حتى تتسنى لهم فرصة أفضل لدراسة تقرير عملية إعادة بناء مسرح الحادث. وبعد القيام بذلك، خلص كل من البروفيسور "بيسي" والبروفيسور "توريرو" إلى أن عملية إعادة بناء مسرح الحادث لم تكن ممثلة بدقة للحريق الذي وقع في 14 يونيو 2017، وتمسكا بأرائهما الأصلية. وبناءً عليه، فنحن نؤكد النتائج التي تم التوصل إليها في تقرير المرحلة 1.

الجزء 12

نظام اختبار الحرائق (الفصل 111)

- 2.120 لم تنجح أساليب اختبار الحرائق التي كانت متاحة في السنوات التي سبقت حريق غرينفيل من أجل تحديد رد فعل المواد والمنتجات وأنظمة الجدران الخارجية في مواجهة الحرائق في أن توفر للمصممين المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر انتشار الحرائق عبر الجدران الخارجية للمباني. والتوجيهات القانونية بشأن الامتثال للمتطلبات الوظيفية "ب(1)4" الواردة في لوائح البناء كانت معيبة في أساسها.
- 2.121 واستخدام "الفئة 0" كمعيار لأداء المنتجات المستخدمة في الجدران الخارجية للمباني الشاهقة في مواجهة الحرائق لم يكن مناسبًا بالمرّة. ولم يعكس أي من الاختبارين القياسيين البريطانيين الرئيسيين المتعلقين بهذا التصنيف كيفية تطور الحرائق على الأسطح الخارجية للمباني. ولم يقدم أي منهما المعلومات اللازمة لتقييم أداء الجدران الخارجية التي تحتوي على هذه المنتجات في مواجهة الحرائق. والتصنيفات الأوروبية المستندة إلى "اختبار حرق العناصر باستخدام مصدر واحد للنيران" لم تقدم إلا القليل من المساعدة كذلك في تقييم أداء أنظمة تكسية الجدران الخارجية في مواجهة الحرائق.
- 2.122 لم تكن معايير الأداء للاختبارات واسعة النطاق لأنظمة الجدران في معيار "بي آر 135" كافية، والسبب تحديدًا هو عدم إمكانية ربطها بوضوح بالمتطلبات الوظيفية في لوائح البناء أو الإرشادات الواردة في "الوثيقة المعتمدة ب". كما أنها ركزت بدرجة كبيرة على انتشار النيران خلال التجاويف ولم تتضمن أي معايير للأداء الميكانيكي. ولم يقدم اختبار "بي إس 8414" نفسه إلا معلومات محدودة فيما يتعلق بتقييم المعدل المحتمل لانتشار الحريق فوق جدار خارجي. والأهم من ذلك هو أن نظام الجدران الخارجية الذي استوفى معايير اختبار "بي آر 135" يمكنه رغم ذلك أن يسمح بانتشار الحريق من خلال الجدران وخارج مكان منشأه بمعدل لا يتوافق مع استراتيجية البقاء (أي السماح للسكان غير المتأثرين مباشرة بالحريق بالبقاء في مساكنهم). ورغم أن فشل النظام في تلبية معايير الأداء الواردة في "بي آر 135" يثبت أنه من غير المرجح أن يمثل النظام إلى المتطلبات الوظيفية "ب(1)4" من لوائح البناء، فالعكس لم يكن صحيحًا بالضرورة. فقد يفى النظام بمعايير الأداء الواردة في "بي آر 135" ويفشل رغم ذلك في الامتثال للمتطلبات الوظيفية.
- 2.123 وكان هناك افتراض واسع الانتشار رغم كونه خاطئًا يفيد بأن أي نظام للجدران الخارجية يخضع لاختبار "بي إس 8414" ويستوفي معايير الأداء الواردة في "بي آر 135" يعني أن المبنى سيتوافق مع المتطلبات الوظيفية "ب(1)4" من دون الحاجة إلى تحليل المعلومات المستخلصة من الاختبار أو الظروف المُحتمل مواجهتها أثناء الاستخدام. وقد ساعدت "الوثيقة المعتمدة ب" على استمرار هذا الافتراض، وذلك لأنها لم توضح أنه لا بد من تحليل نتائج الاختبارات دائمًا جنبًا إلى جنب مع بقية المعلومات المتاحة من أجل فهم الطريقة التي يُحتمل أن يتصرف بها الجدار عند تعرضه لنيران وحرارة مصدرهما حريق كبير نشأ في مساحة محددة. وكانت الطريقة المعتمدة في معيار "بي آر 135" لتقييم الامتثال شديدة التبسيط. وهي إما النجاح أو الفشل في اجتياز الاختبار، بينما كانت نتيجة الاختبار نفسها تحتاج إلى درجة عالية من التفسير تتجاوز قدرة معظم العاملين في المجال.

الجزء 13

استجابات الدول الأخرى للحرائق المماثلة (الفصل 112)

2.124 لقد أشرنا في معرض تقريرنا عن حرائق حدثت في مبانٍ شاهقة في عدد من الدول الأخرى، وتحديدًا نتيجة استخدام منتجات الوقاية من الأمطار التي تحتوي على ألواح الألومنيوم المركبة. وبمساعدة البروفيسور "توريرو" ومعرفته الواسعة بالأنظمة التنظيمية في العديد من الولايات القضائية الأخرى، فحصنا استجابة البلدان الأخرى إلى مخاطر مواد التغطية القابلة للاحتراق لنعرف ما الذي يمكننا تعلمه من تجاربها.

2.125 ونقدم في هذا الفصل وصف لُنُهَج معالجة المشكلة التي تبنتها بلدان أخرى، بدءًا من الولايات المتحدة وعبر أوروبا والشرق الأوسط إلى أستراليا. فقد اعتمدت بعض البلدان نهجًا توجيهيًا لتنظيم البناء يختلف اختلافًا جوهريًا عن النظم القائمة على المتطلبات الوظيفية كالذي ينطبق في بلادنا، وبالتالي فهو أقل إفادة كنموذجًا للمقارنة. لكن آخرين في أستراليا تحديدًا تبنا متطلبات وظيفية مماثلة للمتطلبات القائمة لدينا، وبالتالي وجدنا لديهم مثالًا يمكننا أن نتعلم منه.

الجزء 14

التوصيات (الفصل 113)

2.126 تُحتم علينا اختصاصاتنا أن نقدم توصيات نرى أنها ستساعد في منع وقوع كارثة أخرى من النوع الذي باغت سكان برج غرينفيل، وفي تحسين قدرة السلطات على الاستجابة لحالات الطوارئ عند حدوثها، لأنها بطبيعة الحال ستحدث لا محالة.

2.127 ونحن لا نرى أن تلخيص تلك التوصيات هنا سيكون مناسبًا أو مفيدًا لأن تلخيصها حتمًا لن ينصفها. ومع ذلك، لا بد لنا من أن نوضح أن جميع توصياتنا تستند استنادًا راسخًا إلى الأدلة التي تلقيناها والنتائج التي توصلنا إليها.

الفصل 113 التوصيات

113.1 تحتم علينا اختصاصاتنا أن نوصي بالتدابير التي يجب اتخاذها استجابةً لأي أوجه قصور اكتشفناها في المسائل الخاضعة للتحقيق. وقد قمنا بتصنيف توصياتنا حسب الموضوع الذي تتعلق به كلٌّ منها.

قطاع البناء والتشييد

113.2 يتضح من النتائج الواردة في تقريرنا أننا مقتنعون بأن النظام الذي كان قائماً وقت حدوث حريق برج غرينفيل من أجل تنظيم بناء المباني السكنية الشاهقة وتجديدها كان نظاماً معيباً بدرجة خطيرة في عدد من النواحي. وكانت التوجيهات القانونية الواردة في "الوثيقة المعتمدة ب" ضعيفة الصياغة وعرضة لتضليل القائمين على أعمال التصميم للاعتقاد بأن الامتثال لشروط الوثيقة سيضمن حتمًا أن المباني ستكون متوافقة مع المتطلبات القانونية للوائح البناء. و الوزارة المسؤولة عن لوائح البناء أخفقت عملياً في مراقبة أداء النظام، كما أخفقت في إخطار العاملين في القطاع بالمخاطر التي نمت إلى علمها. ولم تراعي الهيئة الحكومية الحاجة إلى إجراء تغييرات عاجلة على التوجيهات القانونية إذا اقتضت الظروف ذلك.

113.3 الملاحظات التالية خاصة بنظام ضمان السلامة من الحرائق، ولكن هذا لا يمنع أن نفس الاعتبارات قد تنطبق على الجوانب الأخرى لسلامة المباني. تعتمد سلامة الأشخاص الموجودين في أي بيئة مبنية جوهرياً على مزيج من ثلاثة عناصر أساسية: التصميم الجيد واختيار المواد المناسبة وأساليب البناء السليمة. وكل منها يعتمد بدوره إلى حد كبير على عنصر رابع، وهو ما يتمتع به العاملون في قطاع البناء والتشييد من مهارات ومعارف وخبرات. وكما أظهرت تحقيقاتنا للأسف، فقد كانت هناك أوجه قصور خطيرة في هذه النواحي الأربعة كلها وقت حدوث حريق برج غرينفيل.

الترتيبات التنظيمية

113.4 يبدو لنا أن الترتيبات التي حكمت تنظيم قطاع البناء والتشييد قد أصبحت بمرور الوقت معقدة ومفككة للغاية. ففي وقت وقوع الحريق، كانت وزارة المجتمعات والحكومة المحلية (التي أصبحت حالياً وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية) مسؤولة عن لوائح البناء والتوجيهات القانونية، وكانت وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية (التي أصبحت حالياً وزارة الأعمال والتجارة) مسؤولة عن تنظيم المنتجات، وكانت وزارة الداخلية مسؤولة عن خدمات الإطفاء والإنقاذ. وكانت مراقبة البناء تخضع جزئياً للسلطات المحلية وجزئياً لجهات التفتيش المعتمدة التي تعمل كمنظمات تجارية، وهيئة معايير التجارة تتولى عمليات إنفاذ القانون المتعلقة ببيع منتجات البناء، بينما كانت المنظمات التجارية تقدم خدمات الاختبارات والاعتماد للشركات المصنعة للمنتجات. وكانت المنظمات المعتمدة من دائرة الاعتماد في المملكة المتحدة تعمل كهيئات تقييم لمدى الامتثال للمعايير. وكانت هذه الدرجة الكبيرة من التفكك برأينا سبباً بارزاً لانعدام الكفاءة وعقبة أمام التنظيم الفعال.

التنظيم

- 113.5 يبدو لنا أن جميع المهام الوظيفية التي أشرنا إليها، وبعض المهام الأخرى التي سنتطرق إليها فيما يلي، يجب أن تُسند إلى هيئة مستقلة واحدة يرأسها شخص سنطلق عليه مبدئيًا اسم "مسؤول تنظيم البناء"، يرفع تقاريره إلى واحد فقط من وزراء الدولة. وإنشاء مثل هذه الهيئة التنظيمية من شأنه أن يعود على قطاع البناء والتشييد بعدد من الفوائد، من أهمها أنه سيكون نقطة محورية في قيادة التغيير الذي تشتد الحاجة إليه في ثقافة القطاع. ومن شأنه أيضًا أن يتيح تبادل المعلومات بفعالية بين المسؤولين عن مختلف جوانب القطاع وتعزيز تبادل الأفكار. ويُمكن في ظل مشاركة المعلومات بسهولة أكبر بين جميع المهتمين بها حول أحدث التطورات في القطاع، سواءً في هذا البلد أو خارجه. ونحن نعتقد أن مثل هذه الجهة التنظيمية ستتوفر لها الموارد الكافية لتولي المهام التالية التي تتولى إنجازها حاليًا واحدة أو أخرى من مجموعة متنوعة من الهيئات:
- تنظيم منتجات البناء.
 - تطوير أساليب مناسبة لاختبار ردود أفعال المواد والمنتجات المخصصة للاستخدام في البناء أمام الحرائق.
 - اختبار هذه المنتجات وإصدار الشهادات لها.
 - إصدار شهادات تثبت امتثال منتجات البناء لمتطلبات التشريعات والتوجيهات القانونية ومعايير قطاع البناء.
 - تنظيم مراقبة البناء والإشراف عليها.
 - إصدار التراخيص للمقاولين للعمل في المباني عالية المخاطر.
 - مراقبة فعالية تنفيذ لوائح البناء والتوجيهات القانونية، وتقديم المشورة لوزير الدولة بشأن الحاجة إلى التغيير.
 - إجراء البحوث حول المسائل التي تؤثر على السلامة من الحرائق في البيئات المبنية.
 - جمع المعلومات عن المسائل التي تؤثر على السلامة من الحرائق، سواءً من هذا البلد أو خارجه.
 - تبادل المعلومات مع خدمات الإطفاء والإنقاذ بشأن المسائل التي تؤثر على السلامة من الحرائق.
 - اعتماد الجهات المسؤولة عن تقييم مخاطر الحريق.
 - جمع مكتبة متاحة للجمهور تضم بيانات الاختبارات والمنشورات المرتبطة بها.

113.6 وقد أقر البرلمان قانون سلامة المباني لعام 2022 بعد وقوع حريق غرينفيل من أجل تنظيم العمل في المباني عالية المخاطر، وفرض واجبات خاصة على المشاركين في عمليات بناء وتجديد هذه المباني، وإنشاء هيئة تنظيمية لسلامة المباني تكون مسؤولة عن مراقبة البناء والإشراف على معايير الكفاءة. ومع ذلك، ما زالت مسؤولية المهام التي ذكرناها أعلاه متفرقة بين مختلف الجهات. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تجمع الحكومة جميع المهام المتعلقة بقطاع البناء والتشييد التي أشرنا إليها سابقًا تحت هيئة تنظيمية واحدة.

113.7 وفي سياق هذه التوصيات وتوصياتنا الأخرى، استخدمنا تعبير "المبنى عالي الخطورة" بالمعنى المقصود منه في نص قانون سلامة المباني؛ أي المبنى الذي لا يقل ارتفاعه عن 18 مترًا (أو يحتوي على سبعة طوابق على الأقل) ويضم وحدتين سكنيتين على الأقل.¹² ومع ذلك، فنحن لا نعتقد أن وصف أي مبنى على أنه "عالي الخطورة" بناءً على ارتفاعه فحسب أمر مريض، كونه تصنيفًا تعسفيًا في الأساس بطبيعته. والأهم من ذلك في هذا السياق هي طبيعة استخدام المبنى، وخاصة الوجود

¹² قانون سلامة المباني لعام 2022، المادتان 31 و 65.

المُحتمل لأشخاص من الفئات الضعيفة من المرجح أن يواجهوا صعوبات إذا ما تقرر إخلاء المبنى في حال نشوب حريق أو وقوع أي حالة طوارئ أخرى. **ولذلك فإننا نوصي** بمراجعة تعريف "المبنى عالي الخطورة" في سياق قانون سلامة المباني على وجه السرعة.

الحكومة

113.8 ينعكس مدى تفكك مسؤولية تنظيم قطاع البناء حاليًا في العدد الكبير للإدارات الحكومية التي تتولى مسؤولية مختلف المسائل المؤثرة على السلامة من الحرائق. ولو أن هيئة واحدة كانت مسؤولة عن جميع جوانب تنظيم المسائل المؤثرة على السلامة من الحرائق في قطاع البناء والتشييد، لكان على هذه الهيئة أن ترفع تقاريرها إلى واحد من وزراء الدولة يكون مسؤولاً أمام البرلمان عن جميع جوانب السلامة من الحرائق. ولا بد من أن ذلك سيحسن جودة الحكومة من خلال توفير بيئة إدارية يمكن فيها مشاركة المعلومات بسرعة وفعالية أكبر بين الفرق المسؤولة عن مختلف جوانب العمل وتسهيل التواصل بين الوزارة والجهة التنظيمية. ولا بد أيضًا من أنه سيضمن التركيز بشكل أكبر على ضمان سلامة البيئة المبنية وتطوير السياسات بطريقة شاملة ومُحكمة. **ولذلك فإننا نوصي** الحكومة بتحميل المسؤولية عن المهام المتعلقة بالسلامة من الحرائق - التي تمارسها حاليًا وزارة الصحة والشؤون المحلية ووزارة الأعمال والتجارة - إلى إدارة واحدة تحت إشراف وزير واحد من وزراء الدولة.

كبير مستشاري البناء والتشييد

113.9 سيحتاج الوزير إلى أن يكون قادرًا على اللجوء إلى شخص لديه معرفة وخبرة عملية جيدة في قطاع البناء والتشييد من أجل الحصول على المشورة. **ولذلك فإننا نوصي** بأن يعين الوزير موظفًا بمسمى "كبير مستشاري البناء والتشييد" ويوفر له ميزانية كافية وموظفين لتقديم المشورة بشأن جميع المسائل المؤثرة على قطاع البناء والتشييد، بما في ذلك:

- مراقبة جميع جوانب عمل الوزارة المتعلق باللوائح والتوجيهات القانونية الخاصة بالبناء.
- تقديم المشورة إلى الوزير عند الطلب.
- لفت انتباه الوزير إلى أي مسائل قد تؤثر على اللوائح والتوجيهات القانونية الخاصة بالبناء أو المسائل المؤثرة على قطاع البناء والتشييد بشكل عام مما يتوجب على الحكومة أن تكون على دراية به.

التشريعات والتوجيهات

113.10 لا شيء مما اكتشفناه في سياق تحقيقاتنا يقود إلى الاعتقاد بأن التعبير عن المتطلبات القانونية للوائح البناء فيما يتعلق بالمتطلبات الوظيفية هو في حد ذاته أمر غير مرضٍ، لكننا نعتقد أن طريقة التعبير عن التوجيهات القانونية في "الوثيقة المعتمدة ب" كانت غير مرضية من عدد من النواحي. وقد نوهنا في الفصل 6 إلى الإبقاء على "الفئة 0" كمعيار يحكم أداء ألواح الجدران الخارجية في مواجهة الحرائق، ونوهنا في الفصل 48 إلى عواقب التعبير بشكل افتراضي عما هو في الواقع ليس إلا مجموعة من التوجيهات. والأهم من ذلك أننا لا نعتقد أن "الوثيقة المعتمدة ب" تقدم المعلومات اللازمة لتصميم مبانٍ آمنة من الحرائق.

113.11 فهذه الوثيقة تحتاج إلى المراجعة على وجه السرعة، مع الأخذ في الاعتبار أدلة الخبراء التي قدمها البروفيسور "بيسي" والبروفيسور "توربرو" والدكتور "لين"، وكلها متاحة للجمهور ولم ينتج عن إجراءاتنا أي تشكيل كبير في تلك الأدلة. ولا بد من أن تبقى الوثيقة بعد ذلك قيد المراجعة المستمرة جنبًا إلى جنب مع الوثائق المعتمدة الأخرى، وأن تُعدل سنويًا أو بشكل فوري إذا ما كانت هناك تطورات في مواد البناء أو أساليبه تستدعي إدخال تغييرات. ويجب صياغتها بأسلوب متحفّظ لكي نضمن قدر الإمكان أن الامتثال لها سيقدم درجة عالية من الثقة بأن المبنى سيكون متوافقًا مع لوائح البناء عند الانتهاء من الأعمال. **ولذلك فإننا نوصي** بمراجعة الإرشادات القانونية بشكل عام و"الوثيقة المعتمدة ب" بشكل خاص في ضوء النقاط السابقة ونشر نسخة منقحة في أقرب وقت ممكن.

113.12 لقد أظهرت تحقيقاتنا أن مستويات الكفاءة في قطاع البناء والتشييد منخفضة بشكل عام وأنه بحلول وقت حريق برج غرينفيل، كان العديد من المقاولين والمصممين وضباط مراقبة البناء يتعاملون مع التوجيهات القانونية على أنها تقدم بيانًا جامعًا مانعًا للمتطلبات القانونية. ونحن نتفهم بطبيعة الحال أن أولئك الذين يلجؤون إلى التوجيهات للحصول على المشورة حول كيفية الامتثال للوائح البناء لا بد وأن يميلوا إلى التعامل معها كما لو أنها شاملة ونهائية، ولكن هذا أحد المخاطر التي لا بد من أن يدركه الوزير ويتوخى الحذر منه. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تضم النسخة المنقحة من التوجيهات تحذيرًا واضحًا في كل قسم من أقسامها بأن المتطلبات القانونية المذكورة في "لوائح البناء"، وأن امتثال أي عمل لهذه التوجيهات لا يعني بالضرورة أن هذا العمل يستوفي المتطلبات القانونية كاملة.

113.13 ونحن لا نعتقد أنه من الملائم بالنسبة إلينا أن نوصي بإدخال تغييرات محددة على "الوثيقة المعتمدة ب"، باستثناء جانب واحد. كما أشرنا في الفصل 48، فإن بقاء التوجيهات قائمة يستند إلى افتراض أن التجزئة الفعالة للمبنى تجعل استراتيجية البقاء (أي السماح للسكان غير المتأثرين بالحريق مباشرة بالبقاء في مساكنهم) استجابة مناسبة لأي حريق يندلع في إحدى شقق مبنى سكني شاهق. لكن المواد والأساليب الجديدة في البناء وممارسة عملية التكسية الزائدة للمباني الموجودة حاليًا تشكك في فرضية وجود تجزئة فعالة للمباني؛ **ونحن نوصي** بإعادة النظر في هذه المسألة عند مراجعة "الوثيقة المعتمدة ب". ومن الأمور التي أسفرت عنها تحقيقاتنا أنه من أجل ضمان سلامة السكان بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من أي إعاقات جسدية أو ذهنية، فالجهة المسؤولة عن تصميم المباني الشاهقة لا بد من أن تكون على دراية بالعلاقة بين المعدل المحتمل لانتشار الحريق عبر الجدران الخارجية للمبنى والوقت اللازم لإخلاء المبنى كاملاً أو الأجزاء المتضررة فيه. واستراتيجية بقاء السكان غير المتأثرين مباشرة في حال حدوث حريق في مكان محدد لن تكون مقبولة إلا إذا كانت هناك مخاطر ضئيلة بوصول الحريق إلى الجدران الخارجية للمبنى وانتشاره عبرها. وحساب المعدل المحتمل لانتشار الحريق والوقت اللازم للإخلاء - بما في ذلك إجلاء أصحاب الإعاقات الجسدية أو الذهنية - من الأمور التي تحتاج إلى مهندس مؤهل متخصص في الإطفاء والسلامة من الحرائق. ولا نعتقد أنه سيكون من المفيد أن نحاول أن نضيف إلى "الوثيقة المعتمدة ب" إشارات إلى ما نظن أنه قد يكون مقبولاً لأن كل مبنى يختلف عن غيره، **لكننا نوصي** بأن تنوه التوجيهات إلى الحاجة إلى إجراء هذا النوع من الحسابات. ويجب أن تكون هذه الحسابات جزءاً أساسياً في أي استراتيجية للسلامة من الحرائق.

113.14 ونعتقد أنه لا بد من اتباع نهج جديد في مراجعة لوائح البناء والإرشادات القانونية وتنقيحها - نهج يستند في المقام الأول إلى اعتبارات السلامة. وهناك حاجة إلى عقول جديدة. **لذلك فإننا نوصي** بأن تضم عضوية الهيئات التي تقدم المشورة بشأن تغيير التوجيهات القانونية بقدر الإمكان ممثلين عن المجتمع الأكاديمي وكذلك أصحاب الخبرة العملية في مجال البناء (بما في ذلك مهندسي الإطفاء والسلامة) يتم اختيارهم لخبراتهم ومهاراتهم. ويجب أن تتجاوز العضوية الميل إلى الأشخاص الذين سبق لهم العمل في هيئات مماثلة.

استراتيجية السلامة من الحرائق.

113.15 ينبغي لاستراتيجية السلامة من الحرائق الخاصة بأي مبنى أن تصف هيكل هذا المبنى وما يضمنه من أنظمة الحماية من الحرائق المختلفة، وأن تحدد كيفية عملهما معاً لضمان سلامة السكان في حال نشوب حريق. وقد أخفق المشاركون في تصميم عملية تجديد برج غرينفيل وتنفيذها في فهم الحاجة إلى استراتيجية السلامة من الحرائق فهماً صحيحاً، وبالتالي أخفقوا في ضمان اكتمال النسخة النهائية من الاستراتيجية التي بدأتها شركة "إكسوف"، ما تسبب في أن يكون المبنى في حالة خطيرة عند انتهاء التجديدات. ولكي نتجنب تكرار هذا الخطأ، فنحن نعتبر أن هناك أسباباً ملحة تتطلب وضع استراتيجية للسلامة من الحرائق كشرط للحصول على موافقة هيئة مراقبة البناء من أجل بناء أو

تجديد أي مبنى عالي الخطورة، ومراجعة تلك الاستراتيجية والموافقة عليها عند الانتهاء من الأعمال. **ولذلك فإننا نوصي** بأن يُضاف إلى المتطلبات القانونية ضرورة إعداد استراتيجية للسلامة من الحرائق بمعرفة مهندس مُسجل متخصص في الإطفاء والسلامة (انظر أدناه) لُتُرفق مع الطلبات المقدمة إلى هيئة مراقبة البناء (عند البوابة 2) لبناء أو تجديد أي مبنى عالي الخطورة، ومراجعتها وإعادة تقييمها عند اكتمال أعمال البناء/التجديد (البوابة 3). ويجب أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار احتياجات الأشخاص الضعفاء، بما في ذلك الوقت الإضافي الذي قد يحتاجون إليه لمغادرة المبنى أو الوصول إلى مكان آمن داخله وأي مرافق إضافية ضرورية لضمان سلامتهم.

اختبارات الأداء في مواجهة الحرائق

113.16 إن تقييم أداء أي جدار خارجي في مواجهة الحرائق يتطلب معلومات موثوقة حول المنتجات والمواد المقترح استخدامها في بنائه، الأمر الذي يتطلب بدوره توفر طرق مناسبة لاختبار تفاعل تلك المواد مع الحرائق. وكما أوضحنا في الفصل 111، فإن طرق الاختبار محدودة النطاق التي اعتمدت عليها الجهات المعنية فيما مضى لا تقدم المعلومات اللازمة لهذا الغرض. وطريقة الاختبار واسعة النطاق ("بي إس 8414") والتصنيف وفقًا لمعيار "بي آر 135" يفتقران إلى معايير الأداء المهمة ولا يقدمان إلا قدرًا محدودًا من المعلومات المفيدة.

113.17 وكما يتضح من التجارب التي أجراها البروفيسور "بيسي" والبروفيسور "توريرو" للمرحلة الثانية من تحقيقاتنا، فإن العوامل التي تؤثر على طريقة انتشار الحرائق على أنظمة الجدران الخارجية الواقية من الأمطار المعرضة للتهوية تتسم بالتعقيد، وفهمها علمًا ما زال في طور التطور. وغالبًا ما تكون الأحكام البديهية خاطئة لأن تغييرًا بسيطًا في النظام قد يكون له تأثير كبير على النتيجة. ويترتب على ذلك أن تقييم إمكانية نظام الجدران الخارجية على دعم استراتيجية إخلاء معينة مسألة صعبة لأن المعلومات اللازمة لا تكون دائمًا متاحة. **ولذلك فإننا نوصي** باتخاذ خطوات بالتعاون مع المجتمع المهني والأكاديمي لتطوير طرق اختبار جديدة توفر المعلومات اللازمة لإجراء هذه التقييمات بشكل موثوق.

113.18 نعتقد في ضوء أدلة البروفيسور "توريرو" أن اختبار "بي إس 9414" سيُشجع من لا علم ولا خبرة لهم بهندسة الإطفاء والسلامة على الاعتقاد بقدرتهم على تقييم أداء أي نظام جدران خارجية بأمان عن طريق استقراء المعلومات التي حصلوا عليها من الاختبارات المجرأة على نظام واحد أو أكثر من الأنظمة المختلفة. ونرى للأسباب التي قدمها البروفيسور "توريرو" أنه يجب التعامل مع هذا المعيار BS 9414 بحذر، **كما نوصي** بأن توضح الحكومة أنه لا ينبغي استخدام هذا المعيار كبديل لتقييم تجربته مهندس متخصص في الإطفاء والسلامة يتمتع بمؤهلات ملائمة في مجاله.

اعتماد المنتجات ونشر بيانات الاختبارات

113.19 من الضروري أن يتمكن المسؤولون عن تصميم المباني من الوصول إلى معلومات موثوقة حول المواد والمنتجات التي يرغبون في استخدامها. فالجهات المصنعة تذكر في المنشورات الخاصة بمنتجاتها العديد من الادعاءات عن تلك المنتجات، وبعض تلك الادعاءات ليس ذا طبيعة فنية واضحة لكنها مُصاغة بأسلوب يعطي انطباعًا بأن المنتج قد اجتاز اختبارات معينة أو ثبت أنه ملائم لاستخدامات بعينها. وقد كان هذا واحد من الأعيب التسويق التي استخدمها أولئك الذين قاموا بتصنيع وبيع ألواح التغطية الواقية من الأمطار ومواد العزل المستخدمة في تجديد برج غرينفيل.

113.20 التحقيق الخاص بحريق برج غرينفيل نبذة عن تقرير المرحلة الثانية فقد تمكن المصنعون من استخدام مواد تسويقية مضللة جزئيًا لأن هيئات الاعتماد التي قدمت ضمانات للسوق لجودة المنتجات وخصائصها قد فشلت في التأكد من دقة البيانات الواردة في الشهادات التي أصدرتها ومن أن تلك البيانات تستند إلى أدلة اختبارات ملائمة تنطبق على المنتجات المعنية. وقد أخفقت دائرة الاعتماد في المملكة المتحدة - وهي المنظمة المكلفة باعتماد المنتجات - في تطبيق المعايير المناسبة للرصد والإشراف. وحقيقة أن ثلاثة من الشركات المصنعة تمكنت من الحصول على شهادات مضللة تتعلق بمنتجاتهم دليل على وجود خلل خطير في النظام، ما يشير إلى الحاجة إلى إيجاد نهج مختلف لإصدار الشهادات لمنتجات البناء.

113.21 ونحن لا نعتقد أن تعيين جهة تنظيمية وطنية لمنتجات البناء سيحل المشكلة لأن النظام سيواصل الاعتماد على فعالية هيئات تقييم الامتثال، وعلى الإشراف المحدود لدائرة الاعتماد. تقدم هيئات تقييم الامتثال خدمة تجارية جنبًا إلى جنب مع عنصر التنظيم، لكن هاتين المهمتين لا يمكن الجمع بينهما بسهولة. فالضغوط التجارية لجذب العملاء والاحتفاظ بهم يمكن أن يدفع تلك الهيئات بسهولة إلى أن تصبح أقل صرامة في فحص المنتجات والمواد وإنفاذ شروط عقودها مقارنةً بالمتوقع في الأحوال العادية من الهيئات التي تعمل من أجل الصالح العام.

113.22 **ولذلك فإننا نوصي** بأن تكون هيئة تنظيم البناء مسؤولة عن تقييم امتثال منتجات البناء للمتطلبات التشريعية والإرشادات القانونية ومعايير المجال وإصدار الشهادات حسب الاقتضاء. ولا بد أنه سيكون لهذه الشهادات أفضلية في السوق.

113.23 ونحن نرى أن الوضوح ضروري من أجل تجنب تضليل الجهات التي تعتمد على شهادات الامتثال. **ولذا، فإننا نوصي بما يلي:**

- أن تُرفق مع أي شهادة صادرة عن هيئة تنظيم البناء نسخ لجميع نتائج الاختبارات التي تدعم تلك الشهادة.
- أن تكون الشركات المصنعة مطالبة بتزويد هيئة تنظيم البناء بتاريخ كامل للاختبارات التي خضع لها المنتج أو المادة المُصدرة بحقها شهادة الاعتماد، وإبلاغ هيئة التنظيم بأي ظروف مادية قد تؤثر على أدائها.
- أن تكون الشركات المصنعة مطالبة بموجب القانون بأن تقدم عند الطلب نسخًا من جميع نتائج الاختبارات التي تدعم الادعاءات المذكورة عن منتجها فيما يتعلق بأدائه في مواجهة الحرائق.

مهندسو الإطفاء والسلامة من الحرائق

113.24 إن تصميم المباني التي تتمتع بالأمان في حال نشوب حريق يتطلب مهارة خاصة. وهي مهارة لا يمكن اكتسابها إلا من خلال التعليم المتخصص والخبرة الجيدة بالتقدير والعرفان الرسميين. لكن لسوء الحظ، لا يشير مصطلح "مهندس الإطفاء والسلامة" في الوقت الحاضر إلى أي مؤهل رسمي، ويمكن لأي شخص نتيجة لذلك أن يمارس مهنة مهندس الإطفاء والسلامة من دون الحصول على أي مؤهل رسمي. والأدلة التي وردت إلينا تشير إلى أن الذين يدعون أنهم مهندسو إطفاء ليسوا جميعًا قادرين على أداء هذا الدور بكفاءة، وأن الناس عامة لا يفهمون مدى تعقيد هذا المجال.

113.25 ونحن نعتقد في هذه الظروف - خاصةً بالنظر إلى أهمية مهندسي الإطفاء في ضمان سلامة الأرواح - أنه يجب الاعتراف بمهنة مهندس الإطفاء والسلامة رسميًا وحماية اللقب والوظيفة بموجب القانون. وهذا من شأنه أن يخلق بمرور الوقت مجموعة من مهندسي الإطفاء والسلامة المسجلين القادرين على المساهمة في تصميم وتسليم المباني الآمنة، وتثقيف العاملين معهم في قطاع البناء حول الاستراتيجيات الفعالة للسلامة من الحرائق. **ولذلك فإننا نوصي** بضرورة الاعتراف بمهنة مهندس الإطفاء والسلامة وحمايتها بموجب القانون التوصيات وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم شؤونها وتحديد

المعايير المطلوبة للعضوية وتدوين سجل للأعضاء ووضع مدونة منظمّة لسلوكياتهم المهنية. ومن أجل تسريع إنشاء هيئة من مهندسي الإطفاء والسلامة المحترفين، **فإننا نوصي** أيضًا بأن تتخذ الحكومة خطوات عاجلة لزيادة عدد الأماكن المتاحة في الدورات عالية الجودة لدرجة الماجستير في هندسة الإطفاء والسلامة من الحرائق، بحيث تكون معتمدة من الجهة التنظيمية الرسمية.

113.26 ولا بد للآخرين من العاملين في قطاع البناء والأعضاء الأقدم في مجال خدمات الإطفاء والإنقاذ من اكتساب فهم أساسي لمبادئ هندسة الإطفاء من حيث انطباقها على بيئة الأبنية. فالظروف التي اكتنفت بحريق برج غرينفيل تثبت أن المساهمة الفعالة من مهندس متخصص في الإطفاء والسلامة كان من الممكن أن تمنع الكارثة من خلال تنبيه العميل والمقاول الرئيسي إلى مخاطر استخدام الألواح المركبة من الألومنيوم مع حشو البولي إيثيلين غير المعدّل ومواد العزل القابلة للاحتراق في الجدران الخارجية للمبنى. كما أثبتت أن إخفاق شركة "رايدون" ومنظمة إدارة شؤون المستأجرين في فهم طبيعة وأهمية التحليل والمشورة اللذين كان ينبغي أن تقدمهما شركة "إكسوبا" قد ساهم في تقاعسهما عن الحصول على هذه المعلومات المهمة. ولعل وجود بيان رسمي من السلطات بالمهارات المتوقع أن يساهم بها مهندس الإطفاء والسلامة يساعد الهيئة التنظيمية ويحسن كفاءة الآخرين العاملين في مجال البناء وخدمات الإطفاء والإنقاذ من خلال تمكينهم من اكتساب فهم أفضل للمساهمات التي يُمكن أن يقدمها مهندسو الإطفاء في بناء مبنى آمن. كما سيساهم ذلك في تعزيز التواصل الفعال بين هؤلاء جميعًا. ويجب أن يستند مثل هذا البيان إلى تجربة كل من مهندسي الإطفاء المتمرسين عمليًا وزملائهم في العالم الأكاديمي وأن يعكس تلك التجربة بحيث يكون بيانًا موضوعيًا يعكس بشكل صحيح المتطلبات العلمية والفكرية لهذا الدور الوظيفي.

113.27 ويجب أن تكون مهمة صياغة بيان المهارات المهنية والإبقاء عليه في نهاية المطاف من ضمن مسؤوليات الهيئة التنظيمية للمهنة. وإلى أن يتم إنشاء مثل هذه الهيئة، **فإننا نوصي** الحكومة بعقد مشاورات مع مجموعة من مهندسي الإطفاء والسلامة وغيرهم من الأكاديميين الذين ترى الحكومة فائدة من مشاركتهم من أجل الخروج ببيان رسمي يسرد المعارف والمهارات المتوقعة من مهندس كفاء متخصص في الإطفاء والسلامة من الحرائق. وسيمكن هذا البيان الأشخاص الآخرين العاملين في قطاع البناء والتشييد من فهم طبيعة عمل مهندس الإطفاء وأهميته فهمًا أعمق. ونحن نعتقد بأنه سيكون من المفيد للقائمين على هذا العمل الاطلاع على تقارير "مركز وارين" التي تشير إليها في الفصل 112 ووضعها في الاعتبار.

113.28 **كما أننا نوصي** أن تسعى الحكومة بالتعاون مع الهيئات الصناعية والمهنية إلى تشجيع وضع دورات تدريبية في مبادئ هندسة الإطفاء والسلامة للعاملين في قطاع البناء وأعضاء خدمات الإطفاء والإنقاذ كجزء من تطورهم المهني المستمر.

شركات الهندسة المعمارية

113.29 لطالما كان دور المهندس المعماري جوهريًا في أي مشروع بناء كبير. لكن للأسف، كان دور شركة "استوديو إي" المعمارية في تجديد برج غرينفيل متدن بدرجة كبيرة عن المتوقع منها في الظروف العادية من عدة نواح مهمة، وخاصة عدم إيلائها الدرجة الملائمة من العناية والانتباه إلى عملية اختيار مواد العزل والألواح الواقية من الأمطار. والأدلة - التي من أهمها حقيقة العثور على مواد مماثلة في مئات من المباني الشاهقة منذ ذلك الحين - تشير إلى وجود إخفاقات واسعة النطاق بين العاملين في المجال فيما يتعلق بإجراء البحوث والدراسات اللازمة أو فهم طبيعة المواد المختارة لذلك الغرض.

113.30 ونحن ندرك أن مجلس تسجيل المهندسين المعماريين والمعهد الملكي للمهندسين المعماريين البريطانيين قد اتخذ خطوات لتحسين تعليم المهندسين وتدريبهم منذ وقوع حريق برج غرينفيل. ونوصيهما في هذا السياق بمراجعة التغييرات التي أجريت من قبل للتأكد من أنها كافية في ضوء النتائج التي توصلنا إليها.

113.31 كما نوصي بأن يُضاف إلى المتطلبات القانونية ضرورة أن يكون طلب الحصول على موافقة هيئة مراقبة البناء بخصوص تشييد أو تجديد أحد المباني عالية الخطورة (البوابة 2) مدعومًا بتعهد من أحد كبار المديرين في الشركة الرئيسية التي تتولى عملية التصميم يفيد بموجب قانون سلامة المباني لعام 2022 بأن الشركة قد اتخذت جميع الخطوات المعقولة لضمان أن المبنى عند الانتهاء منه على النحو الوارد في التصميمات سيكون آمنًا وفق المعايير الواردة في لوائح البناء.

شركات المقاولات

113.32 إن نموذج عقد التصميم والبناء الذي يشجع استخدامه حاليًا يجعل شركة المقاولات الرئيسية مسؤولة عن مجموعة كاملة من الأنشطة المتعلقة بالعمل، على الرغم من أن هذه الشركات دائمًا ما تستعين بمقاولين آخرين من الباطن لتنفيذ جوانب مختلفة من العمل. وقد انتقدنا شركة "رايدون" بسبب العديد من الإخفاقات في تنظيمها لعملية تجديد برج غرينفيل. وهذه الإخفاقات تشمل عدم توضيح المقاولين المسؤولين عن جوانب معينة من التصميم، وعدم إبداء اهتمام فعلي بمسألة السلامة من الحرائق. ونحن لسنا أول من استنتج أن قطاع البناء والتشييد ككل يحتاج إلى رفع مستوى كفاءته الفنية، والحد من الميل إلى التضحية بالجودة مقابل خفض التكلفة وتسريع التسليم.

113.33 ونعتقد أن إحدى الطرق الفعالة للقضاء على أوجه القصور التي استعرضنا بعضًا منها وتحسين كفاءة شركات المقاولات هي إنشاء نظام ترخيص للجهات التي ترغب في العمل على المباني عالية المخاطر. وذلك من شأنه أن يضمن أن يكون العاملون على المباني الأكثر حساسية مؤهلين من حيث الخبرة والتنظيم للقيام بذلك، ولا بد لهذا النظام من أن يؤدي إلى زيادة عامة في الكفاءة بين المقاولين. كما نرى أنه لكي نضمن إعطاء الأهمية اللازمة لمسألة السلامة من الحرائق، يجب أن يكون أحد كبار موظفي شركة المقاولات مسؤولًا بشكل شخصي عن اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لضمان أن يكون المبنى آمنًا بالدرجة المطلوبة عند الانتهاء من العمل. **ولذلك فإننا نوصي** بوضع نظام للتراخيص تحت إدارة هيئة تنظيم البناء للمقاولين الرئيسيين الراغبين في القيام بأعمال بناء أو تجديد المباني عالية المخاطر، وبأن يُضاف إلى المتطلبات القانونية ضرورة أن يكون أي طلب للحصول على موافقة هيئة مراقبة البناء لتشييد أو تجديد أحد المباني عالية الخطورة (البوابة 2) مدعومًا بتعهد شخصي من أحد كبار المديرين أو الموظفين في شركة المقاولات الرئيسية بأن الشركة قد اتخذت جميع الخطوات المعقولة لضمان أن المبنى عند الانتهاء منه وتسليمه سيكون آمنًا وفق متطلبات لوائح البناء.

العملاء

113.34 تشير الأحداث التي أحاطت بعملية تجديد برج غرينفيل إلى أن المكلفين بأعمال البناء ربما لم يكونوا في ذلك الوقت على دراية كاملة بمسؤوليتهم عن الامتثال إلى أحكام لوائح البناء، لا سيما إذا كان طلب موافقة هيئة مراقبة البناء قد قدمته جهة استشارية ما نيابة عنهم. ولذلك فنحن نرحب بأن يُضاف إلى اللوائح الصادرة بموجب قانون سلامة المباني لعام 2022 شرطًا بأن يقدم العميل تعهد الامتثال للوائح البناء أو يصدق عليه بالموافقة، بحيث يُقدم هذا التعهد في وقت تقديم طلب موافقة هيئة مراقبة البناء (البوابة 2). وفي ضوء هذا المطلب، لا نعتقد أن هناك أي إجراء آخر مطلوب فيما يتعلق بالعملاء في الوقت الحالي.

هيئة مراقبة البناء

113.35 تُظهر الأدلة أنه في الفترة التي سبقت حريق برج غرينفيل، كان العديدون من المشاركين في مشاريع البناء الكبرى بما في ذلك العملاء والمقاولين وحتى المهندسين المعماريين يعتبرون أن هيئات مراقبة البناء هي في المقام الأول مصدرًا للمشورة والمساعدة. حتى أنها وُصفت على أنها امتداد لفريق التصميم. وكان هذا هو المنظور التي رأت به هيئة مراقبة البناء نفسها دورها الوظيفي. وكان ذلك سوء فهم خطير، ولكنه تعزز بسبب أساليب هيئات مراقبة البناء نفسها التي فضلت التعاون مع مقدمي الطلبات لتسهيل منح الموافقات بدلاً من إنفاذ لوائح البناء بصرامة. وهذا هو ما يجب تغييره برأينا.

113.36 وقد اتخذت الحكومة خطوات لتحسين تنظيم مراقبة البناء وتعزيز كفاءة الموظفين المسؤولين عن النظر في طلبات الموافقة. ونحن نتوقع أن تواصل هيئة تنظيم البناء هذه الترتيبات الجديدة التي تهدف إلى تقديم مناخ جديد تمامًا يفهم فيه كل من المتقدمين للحصول على الموافقة ومسؤولي مراقبة البناء أن وظيفة مراقبة البناء هي وظيفة تنظيمية بطبيعتها.

113.37 وقد كان أحد أسباب العلاقة غير السليمة التي أشرنا إليها هو إدخال نظام المصالح التجارية. إذ كان للمفتشين المعتمدين مصلحة تجارية في جذب العملاء والاحتفاظ بهم، مما كان يتعارض مع أداء دورهم كأوصياء على المصلحة العامة. وكان التنافس على الأعمال بين المفتشين المعتمدين وإدارات مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية قد أحدث تضاربًا مماثلًا في المصالح يؤثر عليهم. وبناءً على الأوضاع القائمة حاليًا، فسوف يستمر وجود تضارب المصالح الجذري ويستمر تهديده لسلامة هذا النظام ونزاهته. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تعين الحكومة لجنة مستقلة للنظر فيما إذا كان من المصلحة العامة أن يتولى وظائف مراقبة البناء أشخاص لديهم مصالح تجارية في هذه العملية.

113.38 تشير أوجه القصور التي حددناها لدى هيئة مراقبة البناء التابعة للسلطة المحلية إلى أن ممارسة جميع وظائف مراقبة البناء بما في ذلك المهام التي تتولاها حاليًا السلطات المحلية يجب أن تتم على مستوى وطني، وذلك من أجل ضمان احترافية العمل واتساق الخدمات. وبناءً على ذلك، **فإننا نوصي** بأن تنظر اللجنة نفسها فيما إذا كان ينبغي أن تُسند جميع وظائف مراقبة البناء إلى سلطة وطنية.

مكتبة متخصصة في البناء والتشييد

113.39 إن العاملين في تصميم المباني لا سيما المباني عالية المخاطر والمعقدة سيستفيدون استفادةً كبيرة من توافر مجموعة مهمة من البيانات مثل بيانات الاختبارات على المواد والمنتجات وتقارير الحرائق الخطيرة والأبحاث الأكاديمية. وقد أشرنا في الفصل 112 إلى "مكتبة مواد التكبسية" التي أنشأتها جامعة "كوينزلاند" ويمكن أن تشكل أساسًا لمصدر قيم للمعلومات يستفيد منه مصممو المباني بشكل عام. **ونحن نوصي** بأن ترعى هيئة تنظيم البناء إنشاء مكتبة مماثلة ربما كجزء من مشروع مشترك مع جامعة كوينزلاند، لتوفير مورد معرفي مستمر للمصممين.

الاستجابة للتوصيات

113.40 كشفت تحقيقاتنا أن الحكومة كانت قد تجاهلت بعض التوصيات المهمة التي تؤثر على السلامة من الحرائق في السنوات التي سبقت حريق برج غرينفيل. إذ لم يتم تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المختارة في عام 1999 وكانت استجابة الإدارة للتوصيات التي قدمها الطبيب الشرعي في حريق "لاكينال هاوس" غير كافية. ولم يكن لدى الوزارة نظام لتسجيل التوصيات المقدمة من الجهات العامة أو تتبع استجابتها لها. وبطبيعة الحال لم يكن ذلك مُرضيًا. **ونحن نوصي** بفرض مطلب قانوني بأن تنشئ الحكومة سجلًا متاحًا للجمهور يضم التوصيات المقدمة من اللجان المختارة والأطباء الشرعيين والتحقيقات العامة مع وصف الخطوات المتخذة استجابة لهذه التوصيات. وإذا قررت الحكومة عدم قبول واحدة من التوصيات، كان عليها تسجيل أسباب عدم القبول. ويجب أن يكون التدقيق في أعمال الحكومة من اختصاص البرلمان الذي يجب إلزام الحكومة بتقديم تقرير سنوي إليه.

الجهات المسؤولة عن تقييم المخاطر

113.41 كما أشرنا في الفصل 12، كانت هناك مخاوف لسنوات عديدة بشأن كفاءة بعض الجهات التي تقدم خدماتها بوصفها مؤسسات تجارية لتقييم مخاطر الحرائق، وعدم وجود أي مخطط تنظيمي لضمان أن الأشخاص المسؤولين بموجب أمر السلامة من الحرائق يمكن أن يثقوا في مهارة وخبرة الجهات التي يستعينون بها من أجل تقييم مخاطر الحرائق نيابة عنهم. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تنشئ الحكومة نظامًا للاعتماد الإلزامي للتحقق من كفاءة مقدمي خدمات تقييم مخاطر الحرائق، وذلك من خلال وضع معايير للتأهيل والتطوير المهني المستمر وغيرها من التدابير التي قد تعتبر ضرورية أو محبذة. ونعتقد أنه من الضروري أن يكون نظام الاعتماد إلزاميًا لضمان كفاءة جميع مقدمي خدمات تقييم مخاطر الحرائق.

وحدات التحكم في المصاعد المخصصة لطوارئ الحرائق

113.42 جميع المصاعد الحديثة مجهزة بوحدات تحكم لطوارئ الحرائق بحيث تتمكن خدمات الإطفاء والإنقاذ من تشغيل المصعد باستخدام مفتاح الطوارئ اليدوي (Drop Key) والتحكم فيه في حال نشوب حريق. وقد فوجئنا عندما علمنا أنه في وقت حريق برج غرينفيل، كان هناك تباين كبير في أبعاد مفاتيح الطوارئ اليدوية المتاحة من الموردين التجاريين، ولم تكن جميعها متوافقة مع وحدات التحكم الموجودة داخل المصاعد. كما فوجئنا بأن رجال الإطفاء يحصلون عادةً على مفاتيح الطوارئ اليدوية من مجموعة متنوعة من المصادر على الرغم من أن خدمات الإطفاء والإنقاذ توفر لهم تلك المفاتيح. ونتيجة لذلك، يبدو أن ملاءمة المفتاح الذي يحمله رجل الإطفاء الذي يصل أولاً لوحدة التحكم التي يحاول تشغيلها مسألة خاضعة للصدفة إلى حد كبير. وهذا بطبيعة الحال أمر غير مقبول، وقد يؤدي إلى خسائر كان يمكن تجنبها كما حدث في برج غرينفيل.

113.43 ونحن نتفهم أن فرقة الإطفاء في لندن اتخذت خطوات لضمان أن رجال الإطفاء لا يحملون إلا مفاتيح طوارئ يدوية ذات نمط معتمد منذ اكتشاف تلك المشكلة. ولا يمكننا من خلال الأدلة المتوفرة لنا أن نقيم بثقة ما إذا كانت خدمات الإطفاء والإنقاذ الأخرى قد واجهت مشكلات مماثلة، أو الخطوات التي قد اتخذتها استجابة لذلك إن وجدت. وبناءً عليه، فنحن لسنا في وضع يسمح لنا بتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء عملية توحيد أوسع لوحدات التحكم والمفاتيح اليدوية المخصصة للاستخدام في حالات الحرائق. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تسعى الحكومة للحصول على مشورة عاجلة من هيئة تنظيم سلامة المباني والمجلس الوطني لرؤساء فرق الإطفاء بشأن طبيعة هذه المشكلة وحجمها والاستجابة المناسبة لها.

صمامات عزل خطوط الأنابيب

113.44 صمامات عزل خطوط الأنابيب جزء مهم من شبكة توزيع الغاز لأنها تهدف إلى تمكين إغلاق إمدادات الغاز بسرعة في حالات الطوارئ. وفي وقت حريق برج غرينفيل، لم يكن بالإمكان تشغيل الصمامات لأنها كانت مغطاة في ظل أعمال تنسيق الحدايق التي كانت جارية. وأشارت الأدلة إلى أن عدم القدرة على العثور على صمامات العزل بهذا الشكل كانت مشكلة شائعة في المجال. ونحن نرى أن هذا يشكل خطرًا غير مقبول على الصحة والسلامة ويمكن أن يكون له عواقب كبيرة. **ولذلك فإننا نوصي** بأن يُطلب من كل جهة تقدم خدمات نقل الغاز بموجب القانون أن تتحقق من سهولة الوصول إلى كل صمام في أنظمتها مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، وإبلاغ المسؤول التنفيذي لشؤون الصحة والسلامة بالنتيجة كجزء من عملية مراجعة سلامة نظام الغاز.

تقادم أنظمة أنابيب الغاز

113.45 لفت السيد "رودني هانكوكس" - وهو أحد شهودنا الخبراء - انتباهنا إلى خطر يكمن في حالة أنابيب الغاز الداخلية في بعض المباني القديمة من حيث أنها ليست محاطة بتبطين ملائم في المواضع التي تمر فيها عبر الجدران والأرضيات كما هو مطلوب حاليًا بموجب لوائح سلامة الغاز لعام 1972. ويرى السيد "هانكوكس" أنه ينبغي اتباع نهج أكثر نشاطًا واستباقية لاستبدال تلك الأنابيب لتجنب حدوث تسرب خطير ذي عواقب كارثية محتملة.¹³ وعلى الرغم من أننا لسنا في وضع يسمح لنا بتقديم توصية رسمية بهذا الشأن، فنحن نعتقد أن المدير التنفيذي لشؤون الصحة والسلامة والهيئات المعنية الأخرى لا بد من أن تنظر بعناية في الأدلة التي قدمها الخبير.

مقدمو خدمات الإسكان الاجتماعي

113.46 ناقشنا في الجزأين 4 و 5 من التقرير منظمة إدارة شؤون المستأجرين وعلاقتها بسكانها وإدارتها لمسألة السلامة من الحرائق في برج غرينفيل. ونوجه في هذا السياق عددًا من الانتقادات للطريقة التي نفذت بها المنظمة مسؤولياتها، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالتعامل مع الشكاوى، ومعالجة أوجه القصور في تقييمات مخاطر الحرائق، وتركيب أنظمة الحماية من الحرائق وصيانتها، والفحوصات الروتينية، وصيانة أبواب الوقاية من الحرائق. ويجب على الجهات الأخرى المسؤولة عن إدارة الإسكان الاجتماعي النظر بعناية في هذه الانتقادات واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لها.

113.47 ولربما كانت أوجه القصور هذه لتدفعنا في ظروف أخرى إلى تقديم عدد من التوصيات الموجهة لضمان تصحيحها وعدم تكرارها. ومع ذلك، فقد أصدر البرلمان منذ وقوع الحريق قانون (لوائح) الإسكان الاجتماعي لعام 2023، والذي يمكن منظمي الإسكان الاجتماعي من أداء دور أنشط في وضع المعايير المناسبة وضمان استيفائها. كما تمتلك الجهة التنظيمية سلطة وضع معايير بشأن كفاءة المشاركين في تقديم خدمات إدارة الإسكان الاجتماعي وسلوكياتهم، ومطالبة مقدمي الإسكان الاجتماعي بإتاحة المعلومات للمستأجرين والجهة التنظيمية على حد سواء. كما أن القانون يجعل مسألة السلامة أولوية ويفرض واجبًا على الملاك للتحقيق في أوجه القصور التي قد تؤثر سلبيًا على الصحة في غضون مدة محددة من تاريخ الإبلاغ عنها.

113.48 وبالنظر إلى كل ما سبق، فنحن لا نرى أنه من الضروري تقديم أي توصيات إضافية فيما يتعلق بالمسائل التي كشفنا عنها.

¹³ يمكن الاطلاع على تقاريره على {220/RHX00000012} الفقرات من 468 إلى 469، {17-2/RHX000000020} الفقرات من 1 إلى 45 وأدلته الشفهية عبر "هانكوكس" {Day161/204-181/Hancox}.

فرقة الإطفاء في لندن

113.49 إن انتقاداتنا لفرقة الإطفاء في لندن موجهة بشكل أساسي إلى إخفاقها في كل مما يلي: دمج غرفة التحكم مع المنظمة بفعالية، وتوفير التدريبات الكافية لموظفي غرفة التحكم في التعامل مع مكالمات توجيهات النجاة من الحرائق، وتنفيذ الدروس المستفادة من الحوادث السابقة. وهذه كلها بطريقة أو بأخرى انتقادات لأسلوب تنظيم الفرقة وإدارتها، الأسلوب الذي يجب أن يصبح في رأينا أكثر تبسيطًا وأقل بيروقراطية.

113.50 وعلى الرغم من أن فرقة الإطفاء في لندن هي أكبر خدمة إطفاء وإنقاذ في البلاد وتخضع لمجموعة واسعة من المطالب قد لا تتحملها خدمات مماثلة، فهي تميل إلى تبني نهج انعزالي والتردد في التعلم من الآخرين. ولا شك في أن بعض الانتقادات التي وجهناها إلى فرقة الإطفاء في لندن يُمكن أن توجه بنفس القدر إلى عدد من خدمات الإطفاء والإنقاذ الأخرى، لكننا على أي حال نعتقد أن هناك مجال لجميع تلك الخدمات للتعلم من تجارب بعضها بعضًا وبالتالي تعزيز الالتزام بأفضل الممارسات في جميع جوانب عملها، سواء فيما يتعلق بالتوظيف أو التدريب أو التنظيم أو الإدارة.

كلية الإطفاء والإنقاذ

113.51 على الرغم من أن المجلس الوطني لقادة فرق الإطفاء يوفر منتدى للمناقشات وصياغة السياسة، لا توجد حاليًا هيئة مركزية مجهزة لتوفير التعليم والتدريب في جميع المجالات وفقًا للمعايير المعتمدة وطنيًا. ونحن نرحب بطموح الحكومة لإنشاء كلية مستقلة للإطفاء والإنقاذ، الطموح الذي عبرت عنه ورقة بيضاء بعنوان "إصلاح خدمة الإطفاء والإنقاذ¹⁴ في بلدنا"؛ ولذلك **فإننا نوصي** بأن تنشئ الحكومة مثل هذه الكلية على الفور وأن توفر لها الموارد الكافية لتقديم الخدمات التالية على المستوى الوطني:

- تدريبات عملية على جميع المستويات بحيث تكون مكتملة للتدريبات التي تقدمها خدمات الإطفاء والإنقاذ الفردية.
- التعليم في شكل محاضرات وندوات حول مختلف جوانب عمل خدمات الإطفاء والإنقاذ من أجل تبادل الخبرات وتعزيز الممارسات الجيدة.
- إجراء البحوث في المسائل التي قد تؤثر على عمل خدمات الإطفاء والإنقاذ بما في ذلك الحرائق الكبرى.
- تطوير المعدات ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لضمان فعالية خدمات الإطفاء والإنقاذ على الصعيد الوطني وسلامة رجال الإطفاء والجمهور.
- وضع معايير وطنية للكفاءة الإدارية لكبار المديرين والحفاظ على استمراريتها، بما في ذلك مديري غرفة التحكم، وتوفير التدريبات الإدارية للرتب العليا وتقييمهم بانتظام على ضوء تلك المعايير.

113.52 إن إنشاء كلية للإطفاء والإنقاذ مسألة تختص بها الحكومة بالتشاور مع المجلس الوطني لقادة فرق الإطفاء وغيره من الهيئات المعنية. لكن يمكن تأسيس هذه الكلية كشركة غير ربحية مستقلة عن الحكومة، لها مجلس إدارة يضم أعضاء من خلفيات مختلفة ويتشكل بنسبة كبيرة من كبار ضباط الإطفاء الحاليين أو موظفين كبار لديهم خبرة واسعة في مكافحة الحرائق. وسيكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإدارة العامة للكلية وعملاتها.

113.53 وعلى الرغم من أن الأمر متروك للحكومة لتقرر كيفية تشكيل الكلية، **فإننا نوصي** بأن يكون لدى الكلية طاقم دائم بعدد كافٍ من الأعضاء لإدارة عملياتها وتطوير وظائفها استجابةً لمتطلبات خدمات الإطفاء والإنقاذ على المستوى الوطني ومتطلبات المجلس. وستحتاج الكلية أيضًا إلى الوصول

إلى مرافق دائمة، بما في ذلك مرافق التدريب العملي والتعليم. ونحن نتصور أن أغلب التدريبات والجهود التعليمية سيقدمها ويتولى قيادتها مجموعة من رجال الإطفاء ذوي الخبرة المناسبة المستمدة من خدمات الإطفاء والإنقاذ في جميع أنحاء البلاد.

غرفة التحكم

113.54 يجب أن تكون غرفة التحكم جوهر أي خدمة إطفاء وإنقاذ، وبالتالي يجب الاعتراف بها كجزء أساسي من المنظمة ودمجها بالكامل فيها. ويجب أن يكون موظفوها مدربين على التعامل مع أي مطالب يُمكن توقعها في الظروف المعقولة.

113.55 فقد كانت المطالب التي فرضها حريق برج غرينفيل على غرفة تحكم فرقة الإطفاء في لندن كبيرة جدًا. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن أداؤها يرتقي إلى مستوى التوقعات المعقولة. وكان ذلك في الأساس نتيجة عدم كفاية التدريبات وعدم إجراء تمارين منتظمة، وهو في حد ذاته نتيجة لسوء الإدارة. وقد يؤدي إنشاء كلية للإطفاء والإنقاذ إلى إحداث تحسينات في جميع تلك المجالات من خلال وضع معايير للتدريب، وتدريب المزيد من الرتب العليا على أداء أدوار الإدارة بشكل فعال، ومشاركة أفضل الممارسات. وإلى أن يتقرر ذلك، **فإننا نوصي** بأن تقوم المفتشية الملكية لخدمات الشرطة والإطفاء والإنقاذ ("المفتشية") بإجراء تفتيش على فرقة الإطفاء في لندن في أقرب وقت بشكل معقول لتقييم الأوضاع وتقديم تقرير عما يلي:

- مدى دمج غرفة التحكم حاليًا في المنظمة.
- فعالية الترتيبات الموجهة لتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي غرفة التحكم وتقديم التدريب الفعال وتسجيل نتائجه.
- فعالية غرفة التحكم بشكل عام.
- قدرة غرفة التحكم على التعامل مع عدد كبير من الطلبات المتزامنة للحصول على المشورة والمساعدة من الأشخاص المتضررين مباشرة من الحرائق أو غيرها من حالات الطوارئ.
- جودة وفعالية ترتيبات التواصل بين غرفة التحكم وقائد الحادث.

قادة حالات الحوادث

113.56 نتقد في الفصل 72 الترتيبات التي وضعتها فرقة الإطفاء في لندن قبل حريق برج غرينفيل مباشرةً لتقييم كفاءة الأشخاص الذين يُتوقع أن يتولوا قيادة الحوادث، لا سيما في المراحل المبكرة من الاستجابة لحرائق المباني السكنية الشاهقة. وقد اتُخذت بالفعل خطوات للرد على الانتقادات التي وجهها الرئيس في تقريره عن المرحلة الأولى. ولكن من أجل طمأنة ساكني لندن، **فإننا نوصي** بأن تقوم هيئة التفتيش في أقرب وقت ممكن بإجراء تفتيش على فرقة الإطفاء في لندن لتفقد الترتيبات الخاصة بتقييم تدريبات قادة الحوادث على جميع المستويات وكفاءتهم المستمرة سواء عن طريق عملية إعادة التحقق أو غير ذلك، وتقديم تقرير عن تلك الترتيبات.

التخطيط التشغيلي

113.57 في السنوات التي سبقت حريق برج غرينفيل، فشلت فرقة الإطفاء في لندن باستمرار في تنفيذ نظام فعال لجمع معلومات المخاطر التشغيلية وتخزينها وجمعها، لا سيما فيما يتعلق بالمباني السكنية الشاهقة عالية المخاطر. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تقوم هيئة التفتيش في أقرب وقت ممكن عمليًا بإجراء تفتيش على فرقة الإطفاء في لندن لتفقد ترتيباتها الخاصة بجمع وتخزين وتوزيع المعلومات وفقًا للمادة (2)7(دي) من قانون خدمات الإطفاء والإنقاذ لعام 2004 وتقديم تقرير عن تلك الترتيبات؛ وعلى وجه الخصوص، ترتيباتها الخاصة بتحديد المباني السكنية عالية الخطورة وجمع المعلومات المتعلقة بها وتخزينها وتوزيعها.

تنفيذ التغييرات

113.58 اتخذت فرقة الإطفاء في لندن خطوات لفحص الحوادث وجمع المعلومات المهمة وإنشاء مجالس ولجان لاستيعابها وإحداث التغييرات المناسبة في ممارسات العمل. ومع ذلك، كانت العملية في معظم الحالات بيروقراطية بشكل مفرط وقوضت الغرض من وضعها. ونتيجة لذلك، لم يُترجم إلا القليل جدًا من المعلومات المتاحة إلى نتائج عملية. **لذلك فإننا نوصي** بأن تضع فرقة الإطفاء في لندن ترتيبات دائمة فعالة لجمع الدروس المستفادة من الحوادث والاستفسارات والتحقيقات السابقة والنظر فيها وتنفيذها بفعالية. ويجب أن تكون هذه الترتيبات بسيطة بقدر الإمكان ومرنة، وأن تضمن تنفيذ أي تغييرات مناسبة في الممارسات أو الإجراءات بسرعة.

الاتصالات

113.59 لقد أوضحنا في الفصل 80 الأسباب المحتملة لتأثر الاتصالات الراديو سلبيًا في بيئات معينة، بما في ذلك المباني الشاهقة المبنية أساسًا من مواد كثيفة أو عاكسة مثل الأحجار والخرسانة والطوب والأصلب. ومع ذلك، فمن الواضح أن استخدام معدات الراديو منخفضة الطاقة الآمنة يؤدي إلى تفاقم المشكلة بسبب نطاق الإرسال المحدود. كما أن خطر شرارة الراديو التي تشعل الغازات القابلة للاشتعال يكون منخفضًا جدًا في العديد من حالات مكافحة الحرائق. ومن أمثلة ذلك الحريق الذي اندلع في برج غرينفيل. ونحن ندرك أن أجهزة الراديو الآمنة القادرة على العمل بطاقة أعلى أصبحت متاحة الآن. **ولذلك فإننا نوصي** خدمات الإطفاء والإنقاذ المستمرة في استخدام أجهزة الراديو منخفضة الطاقة الآمنة كجزء من أجهزة التنفس بأن تقصر استخدامها على الحالات التي يوجد فيها خطر حقيقي بإشعال الغازات القابلة للاشتعال، وأن تستخدم بشكل عام أجهزة راديو ذات طاقة أعلى، لا سيما في المباني الشاهقة.

113.60 وهناك أدلة قوية على أن أجهزة الراديو الرقمية أكثر فعالية بشكل عام من أجهزة الراديو التناظرية. **لذلك فإننا نوصي** بأن تنظر جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ في تزويد جميع رجال الإطفاء بأجهزة لاسلكية رقمية.

113.61 ونظرًا إلى أن الاتصالات اللاسلكية لا يمكن الاعتماد عليها بطبيعتها في بيئات معينة، **فإننا نوصي** بتدريب رجال الإطفاء على الاستجابة بشكل مناسب لانقطاع الاتصالات وفهم كيفية استعدادتها.

المياه

113.62 لم يتمكن رجال الإطفاء في ليلة حريق برج غرينفيل من التمييز بين مختلف أنواع صنابير الإطفاء. وهذا مؤشر واضح على الحاجة إلى توفير تدريبات أفضل. **ولذلك فإننا نوصي** بتوفير التدريبات الأساسية لجميع رجال الإطفاء على هيكل نظام إمدادات المياه وتشغيله، بما في ذلك الأنواع المختلفة من الصنابير المستخدمة ووظيفة كل منها. ولا بد من تقديم تدريبات أيضًا على التدابير الفعالة لزيادة تدفق المياه والضغط عند الضرورة.

113.63 فقد فرض حريق برج غرينفيل حاجة ملحة لإمدادات المياه، لكن أي حريق كبير آخر قد يتطلب نفس الحاجة الاستثنائية في المستقبل. وإذا بات من الضروري طلب المساعدة من متعهد المياه القانوني لزيادة إمدادات المياه أو ضغطها، فلا بد من أن تكون خدمة الإطفاء والإنقاذ قادرة على التواصل معه بسرعة ووضوح. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تقوم جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ بوضع بروتوكول متفق عليه ومراجعته بشكل دوري مع متعهدي المياه القانونيين في مناطقهم لتمكين التواصل الفعال بينهم فيما يتعلق بإمدادات المياه اللازمة لأغراض مكافحة الحرائق.

113.64 في الفقرة 81.23 من الفصل 81، نظرنا في المعيار البريطاني 750:2002 المتعلق بمعامل تدفق صنابير الإطفاء ولاحظنا أن المعيار لا يحدد ما إذا كان الرقم المذكور في الفقرة 10.2 يتعلق بصنوبر إطفاء بسيط تم اختباره في ظل ظروف المصنع أم بصنوبر مركب في الأنابيب اللازمة لتوصيله بشبكة المياه، ويمكن تبديد أي التباس بكل سهولة عن طريق إدخال تعديل بسيط على المعيار. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تقوم مؤسسة المعايير البريطانية بتعديل المعيار "بي إس 750" ليتضمن وصفاً للظروف التي يتم فيها قياس معامل التدفق المُشار إليه في الفقرة 10.2.

نشر رجال الإطفاء

113.65 إن كيفية نشر رجال الإطفاء المتاحين لا بد من أن تبقى مسؤولية قائد الحادث الذي يمكنه وحده أن يحدد أفضل السبل للاستفادة من الموارد المتاحة. لكننا ندرك أيضًا أنه يجب السماح لرجال الإطفاء بالاعتماد على تقديرهم الشخصي فيما يتعلق بأفضل طريقة لتنفيذ التعليمات الموجهة إليهم. ومع ذلك، فإن القارئ عند الاطلاع على الجزء 9 من تقريرنا سوف يُصدم من عدد المرات التي أرسلت فيها طواقم الإطفاء إلى الطوابق العليا للأبراج استجابة لنداءات المساعدة، لكنهم فشلوا في الوصول إلى الوجهة المحددة لهم لأنهم قرروا مساعدة الأشخاص الذين قابلوهم على الدرج وهم في طريقهم صعودًا. ولا يمكننا في أي من هذه الحالات أن نعرف يقينًا ما إذا كانوا يستطيعون إنقاذ سكان الطوابق العليا لو لم يتصرفوا بخلاف التعليمات الموجهة إليهم، **لكننا نوصي** بأن ينظر المجلس الوطني لقادة فرق الإطفاء فيما إذا كان ينبغي التنبيه على رجال الإطفاء بعدم مخالفة التعليمات من تلقاء أنفسهم، وتوفير التدريب المناسب حول كيفية الاستجابة لهذا النوع من المواقف.

الاستجابة والتعافي

113.66 خلق حريق برج غرينفيل حالة طوارئ على نطاق غير مسبوق نتيجةً لفقدان الأرواح وتدمير العديد من المنازل وتشريد أكثر من 800 شخص أصبحوا بلا مأوى، بل معدمين تمامًا في كثير من الحالات. وخضعت ترتيبات الاستجابة لحالات الطوارئ المدنية إلى اختبار قاسٍ ولم يكن أداءها في كثير من النواحي جيدًا كما كان منتظرًا منها. وفي ديسمبر 2022، نشرت الحكومة إطار الصمود الجديد ووضعت ما وُصف بأنه نهج استراتيجي جديد للصمود. ونحن نرحب بتلك الخطوات. ومع ذلك، ما زالت هناك مجالات تحتاج إلى مزيد من التحسينات برأينا.

قانون الطوارئ المدنية لعام 2004

113.67 تتمتع الحكومة بموجب المادتين 5 و7 من القانون بسلطات واسعة للتدخل استجابةً لحالات الطوارئ، لكنها لا تمكنها من التدخل الفوري أو الحاسم عندما يفشل المستجيب الأول في تقديم الاستجابة الملائمة للحادث. **ولذلك فإننا نوصي** بمراجعة القانون والنظر في منح وزير محدد من وزراء الدولة سلطة القيام بوظائف جهة الاستجابة الأولى في محله لفترة زمنية محدودة.

113.68 لقد أظهرت استجابة المنظمات التطوعية المحلية للكارثة قدرة تلك المنظمات على العمل كشركاء قيّمين في الاستجابة لحالات الطوارئ. والمادة 23 من لوائح 2005 لقانون الطوارئ المدنية لعام 2004 (التخطيط للطوارئ) تطالب المستجيب الأول أن يضع في اعتباره أنشطة المنظمات التطوعية المعنية عند وضع خطته. **ولذلك فإننا نوصي** بتعديل اللائحة بحيث تُلزم المستجيبين الأوائل بإقامة شراكات مع المنظمات التطوعية والمجتمعية والدينية، والحفاظ على تلك الشراكات في المجالات التي يكونون مسؤولين فيها عن الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

الإرشادات

113.69 ترد الإرشادات الحالية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ في العديد من الوثائق، وكلها وثائق مطولة بلا داع وقديمة في بعض الأحيان. **ونحن نوصي** بمراجعة الإرشادات والحد من طولها وتوحيدها في وثيقة واحدة تركز بدرجة أكبر على ضرورة أن ينظر قادة الاستجابة لحالات الطوارئ في كل مما يلي: متطلبات التعافي، والحاجة إلى تحديد الأشخاص الضعفاء، وأهمية تحديد المجموعات التطوعية والمجتمعية والدينية وضمان التعاون معها؛ ونوصي بأن تكون الإرشادات متنسقة مع قانون المساواة لعام 2010. **كما نوصي** بالاعتراف صراحة بضرورة الاهتمام بالاعتبارات الإنسانية من خلال جعلها المبدأ التاسع لعملية الاستجابة والتعافي الفعالة.

ترتيبات الفئة الذهبية في السلطات المحلية في لندن

113.70 على الرغم من أن كل منطقة في لندن تعتبر في حد ذاتها مستجيبةً أولاً منفصلاً، فهناك ترتيبات لتعزيز الصمود في جميع أنحاء العاصمة ككل، ولا سيما من خلال ترتيبات الفئة الذهبية في السلطات المحلية في لندن (London Local Authority Gold). ومع ذلك، فقد أظهرت الأحداث أن هناك حاجة إلى فهم أوضح لطبيعة ترتيبات الفئة الذهبية في لندن، لا سيما في الحالات التي تتأثر فيها منطقة واحدة بأزمة ما. **ولذلك فإننا نوصي** بمراجعة الإرشادات المتعلقة بتنفيذ هذه الترتيبات وإعطاء الرؤساء التنفيذيين الحاليين وحديثي التعيين تدريبات منتظمة لضمان إمامهم بمبادئها.

منتديات الصمود المحلي

113.71 كشفت تحقيقاينا عن عدم قدرة منتدى صمود لندن على مراقبة جودة التخطيط لدى أعضائه وتدريبهم وإعدادهم للاستجابة لحالات الطوارئ. فالحد الأدنى للمعايير في لندن الذي كان مطبقاً في ذلك الوقت وبديله الذي يحمل عنوان معايير الصمود في لندن لم يقدم إلى منتدى الصمود المحلي أي وسيلة للتأكد من الامتثال للمعايير التي نص عليها كل منهما. وقد لاحظنا في إطار العمل بشأن بالصمود أن الحكومة قد أدركت الحاجة إلى تعزيز منتديات الصمود المحلي. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تعتمد منتديات الصمود المحلي معايير وطنية لضمان فعالية التدريب والإعداد والتخطيط لحالات الطوارئ واعتماد خطط تدقيق مستقلة لتحديد أوجه القصور وضمان الامتثال. **كما نوصي** بوضع آلية للتحقق بشكل مستقل من معدل تقديم التدريبات التي توفرها السلطات المحلية وغيرها من جهات الاستجابة الأولى وجودة تلك التدريبات.

السلطات المحلية

113.72 إن إخفاق مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي في تلبية الاحتياجات الأساسية للناجين في الأيام التي أعقبت الحريق مباشرة أظهر الحاجة إلى أن تكون لدى السلطات المحلية خطط فعالة لتقديم المساعدات الإنسانية. كما أظهر الحاجة إلى دعم تلك الخطط بالاستعانة بمسؤول اتصالات مؤهل متخصص في المساعدات الإنسانية وأن تكون هناك تدريبات منتظمة على تنفيذ تلك الخطط. وهناك مجال لجميع الملتزمين بالاستجابة لحالات الطوارئ ليتعلم كل منهم من تجارب الآخرين ويعززوا أفضل الممارسات.

113.73 أما مجلس بلدية كنسينغتون وتشيلسي فلم يتمكن من الاستجابة إلى حالة الطوارئ على نحو فعال لأنه لم يتخذ الترتيبات الكافية لتزويد مركز اتصالات الطوارئ بالموظفين، ولم يقدم ما يكفي من المساعدات الإنسانية بما في ذلك توفير السكن والدعم المالي، ولم تكن لديه القدرة على تدوين سجلات دقيقة للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات، ولم يكن لديه نظام فعال للتواصل مع الجمهور. ويُمكن تجنب كل أوجه القصور التي أشرنا إليها - بل وينبغي تجنبها - من خلال تطبيق مجموعة من التدابير؛ ولكن من الضروري أن يتعامل موظفو السلطات المحلية مع مسألة الصمود والتأهب لحالات الطوارئ على أنها جزء أساسي من مسؤولياتهم. **ولذلك فإننا نوصي** بأن تقوم السلطات المحلية بتدريب جميع موظفيها بما في ذلك الرؤساء التنفيذيين على اعتبار الصمود جزءاً لا يتجزأ من مسؤولياتهم.

113.74 لم يكن لدى مجلس البلدية وسائل فعالة لجمع وتسجيل المعلومات عن النازحين من البرج والمباني المحيطة به، بما في ذلك الأشخاص الذين كانوا في عداد المفقودين. ويصعب بطبيعة الحال جمع معلومات موثوقة من هذا النوع، كما تختلف التحديات المحتملة التي قد يواجهها المستجيبون الأوائل من السلطات المحلية وفقاً لطبيعة الحالة الطارئة نفسها. **ونحن نوصي** جميع السلطات المحلية بابتكار طرق للحصول على هذه المعلومات وتسجيلها، وبأن يتم ذلك بشكل إلكتروني إذا أمكن، مع التدريب على تشغيل تلك الطرق في ظل عدد مختلف من الظروف.

113.75 ولا بد لأي سلطة محلية من أن تواجه صعوبة في العثور على سكن مؤقت لعدد كبير جداً من النازحين، ولكن يجب الاعتراف بالحاجة إلى تدبير المساكن ووضع خطط الطوارئ. **ونحن نوصي** بأن تتخذ جميع السلطات المحلية الترتيبات الممكنة عملياً لتمكينها من وضع الأشخاص في مساكن مؤقتة في أسرع وقت، وبأسلوب يلبي متطلباتهم الشخصية والدينية والثقافية. وينبغي أن تشمل هذه الترتيبات مقدمي الإسكان الاجتماعي المحليين بقدر الإمكان.

113.76 إن المساعدة الإنسانية الفعالة أمر حيوي لضمان معاملة الأشخاص الأكثر تضرراً من حالات الطوارئ بلباقة واحترام وعدم تعريضهم لصدمة إضافية نتيجة عدم القدرة على السيطرة على أوضاعهم. وبالحديث عن الاستجابة لحريق برج غرينفيل، فقد كانت هناك ثلاث مسائل تسببت في استياء الناس بدرجة خاصة: الظروف المحيطة ببعض أماكن الإقامة المؤقتة، وصعوبة الحصول على الدعم المالي في الأيام التي تلت الحريق مباشرة، وعدم استمرارية واتساق الدعم المقدم من العاملين الرئيسيين. وقد يصعب حل المشكلات الناشئة عن توفير أماكن الإقامة المؤقتة ولكن يُمكن تجنب الشكاوى الأخرى بسهولة من خلال التخطيط الدقيق. **ونحن نوصي** بأن تدرج جميع السلطات المحلية في خطط الطوارئ الخاصة بها ترتيبات لتقديم المساعدات المالية الفورية للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ. **كما نوصي** السلطات المحلية بأن تحرص في سياق تخطيطها لحالات الطوارئ على أن تولي اهتماماً تفصيلياً إلى مسألة توافر العاملين الرئيسيين والدور المتوقع منهم حتى يمكن اتخاذ ترتيبات مناسبة لحالات الطوارئ لضمان استمرارية الدعم قدر الإمكان.

113.77 وقد كان التواصل المنتظم بين الجهات التي تقدم المساعدات والأشخاص الذين يحتاجون إليها هو أحد الجوانب المهمة للمساعدة الإنسانية التي كانت غائبة في أعقاب حريق برج غرينفيل. على سبيل المثال، أعرب الكثير من الأشخاص الذين توفرت لهم أماكن الإقامة المؤقتة عن شعورهم بأن السلطات قد تخلت عنهم في أعقاب الحادث؛ فلم تكن لديهم أية فكرة إلى متى يُفترض بهم البقاء في هذه الأماكن وشروط بقائهم فيها، وذلك في غياب أي جهة يمكنهم الاستفسار منها عن هذه المعلومات. وقد تسبب ذلك في شعورهم بالعزلة والعجز. **ونحن نوصي** بأن تتخذ السلطات المحلية ترتيبات فعالة كجزء من تخطيطها لحالات الطوارئ من أجل ضمان التواصل المستمر مع من يحتاجون إلى المساعدة باستخدام أنسب تقنيات التواصل المتاحة ومجموعة اللغات المناسبة للمنطقة التي وقع فيها الحادث.

113.78 ومن الضروري عدم إغفال الأشخاص الذين لم يتأثروا جسديًا بحالة الطوارئ التي وقعت لكنهم قلقون بشأن سلامة أصدقائهم أو معارفهم ممن تأثروا بها. وكما سبق وأكدنا، فإن التواصل الفعال عنصر جوهري. **ونحن نوصي** بأن تدرج جميع السلطات المحلية في خطط الاستجابة للطوارئ ترتيبات لتوفير المعلومات للجمهور بأي عدد من طرق الاتصال الحديثة التي يتحدد أنها ستكون أكثر فعالية على الأرجح في المناطق التي تقع تحت مسؤولية السلطات. ومن أجل تجنب الارتباك والجهد الضائع والإحباط في المستقبل، **فإننا نوصي** أيضًا بضرورة توضيح أن الجهة التي كانت تطلق عليها الشرطة سابقًا "مكتب الإصابات" لا توفر معلومات إلى الجمهور حول الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ.

الأشخاص الضعفاء

113.79 نختتم بهذا الجزء توصياتنا بالرجوع إلى المرحلة 1. فقد أوصى رئيس مجلس الإدارة في تقرير المرحلة 1 بأن يكون مالك ومدير كل واحد من المباني السكنية الشاهقة ملزم قانونيًا بإعداد خطط إخلاء مخصصة لجميع السكان الذين قد لا يستطيعون لسبب أو لآخر الخروج من المبنى من دون مساعدة في حالات الطوارئ (مثل الأشخاص الذين يعانون من ضعف الحركة أو ضعف الإدراك)،¹⁵ وأن يضيف معلومات محدثة عن هؤلاء السكان وعن الخطة المخصصة لكل منهم في لوحة معلومات المبنى.¹⁶

113.80 إن الاعتبارات التي دفعت رئيس المجلس إلى تقديم تلك التوصيات دفعتنا أيضًا إلى أن نحقق في المرحلة 2 في أسباب النصيحة التي وردت في دليل رابطة الحكومات المحلية للملاك والأشخاص المسؤولين ومفادها أنه من غير الواقعي عادة وضع خطة لعملية الإخلاء والمساعدة في حال نشوب حريق الموجهة إلى ذوي الإعاقات والأشخاص الضعفاء الذين يعيشون في مجمعات الشقق مثل برج غرينفيل.¹⁷ وأدى ذلك بدوره إلى توجيه عدد من الانتقادات إلى الحكومة والتوصية بإعادة النظر في هذه النصيحة الواردة في الدليل.¹⁸

113.81 وعلاوة على ذلك، أكدت الأدلة الإضافية التي تلقيناها في سياق المرحلة 2 وجهة نظر مفادها أن الشخص المسؤول عن مبنى سكني مخصص للاحتياجات العامة يجب أن يجمع معلومات كافية عن السكان الضعفاء من أجل تمكين اتخاذ التدابير المناسبة لمساعدتهم على الهروب في حال نشوب حريق.¹⁹ والكثير من الأدلة المتعلقة بالوفيات الفردية الواردة في الجزء 9 تؤكد على أهمية القدرة على تزويد خدمة الإطفاء والإنقاذ بمعلومات موثوقة حول حالات الضعف التي يعاني منها الأشخاص الذين يحتاجون إلى الإنقاذ.

113.82 **ولذلك فإننا نوصي** بالانتباه بدرجة أكبر إلى التوصيات الواردة في تقرير المرحلة 1 في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا التقرير.

113.83 **كما نوصي** بإعادة النظر في النصيحة الواردة في الفقرة 79.11 من دليل رابطة الحكومات المحلية.

¹⁵ تقرير المرحلة 1 المجلد الرابع الفقرة 33.22 (ه).

¹⁶ تقرير المرحلة 1 المجلد الرابع الفقرة 33.22 (و).

¹⁷ انظر الجزء 2، الفصل 14 الفقرة 14.2.

¹⁸ انظر الجزء 2 الفصل 14، خاصة الفقرة 14.17.

¹⁹ الجزء 5، الفصل 46، الفقرة 46.90.

9-5080-5286-1-ISBN 978